الفصل الثاني

العلاقات الأردنية - السعودية في مرحلة تطورات الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨ -١٩٦١

المبحث الاول : السعودية واعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

المبحث الثاني : الجهود الاردنية في محاولة ضم السعودية الى الاتحاد العربي الهاشمي

المبحث الثالث : الموقفات الاردني والسعودي من اعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية

أ.الموقف الاردني:

ب.الموقف السعودي:

المبحث الرابع : الوساطة السعودية في قضية احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين في الاردن

المبحث الخامس :دور بريطانيا في المحافظة على العرش الاردني وموقف السعودية منه.

المبحث السادس : الموقفان الاردني والسعودي من الانفصال السوري عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١

المبحث الأول

السعودية وإعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

كان لطبيعة المرحلة التي تعيشها سوريا من حيث الإحداث الداخلية والضغوط الخارجية التي عانتها، الدور الأكبر في سعيها وراء الوحدة مع مصر، فعلى الصعيد الخارجي تعرضت سوريا إلى ضغوط متزايدة لحملها على الانحراف عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه، ومحاولات جرها إلى حلف بغداد ومشروع إيزنهاور[١]، وقد بلغت هذه الضغوط أوجها في حشد القوات التركية على الحدود السورية في أيلول ١٩٥٧، ومناورة الأسطول السادس الأمريكي قرب السواحل السورية[٢]، وقد وجهت الاتهامات إلى العراق منفرداً حينا وبالمشاركة مع بريطانيا أحيانا أخرى في التآمر على الحكومات السورية[٣].

ووصل الضغط أوجه حين هددت السعودية والأردن ولبنان بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، وكانت المنطقة قد شهدت آنذاك بوادر تقارب وتحالف جديد بين الأردن والسعودية لتبني البلدين مبدأ إيزنهاور، وقد سعتا لضم العراق إلى هذا التحالف والذي كان موجها ضد مصر وسوريا ومن ورائهما الاتحاد السوفيتي[٤]. وقد تجسد التعاون الأردني-السعودي بالمساعدات المالية التي قدمتها السعودية إلى الأردن لتغطية العجز الناجم عن تخلف الدول العربية عن دفع حصصها من المعونة العربية للأردن، وزيارة الملك سعود إلى الأردن في الثامن من حزيران ١٩٥٧[٥].

إما داخليا فقد كانت سوريا مسرحا لصراع حقيقي بين مصالح الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والعسكرية، حيث الصراع بين القوى اليمينية والقوى القومية التحررية، وصراع أخر بين حزب البعث والشيوعيين، كما استغلت البراجوازية السورية التقارب الذي حدث بين سوريا ومصر، وسارعت إلى الاتفاق

---

(١) سمير عبده، حدث ذات مرة في سوريا، دراسة للسياسة السورية-العربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨-١٩٦٣، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٨، ص٢٢١؛ محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٦٢، ص٢١.

(٢) بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٦٤-، دار طلاس ١٩٨٢، دمشق، ١٩٨٧، ص١٢٥؛ محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، ١٩٥٨، دراسة وثائقية،(د.ط)، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧.

(٣) أنتوني ناتينغ، ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٠٦.

(٤) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، (د.ط)، القاهرة،١٩٧٦، ص١١٠.

(٥) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، دار المشرق العربي، القاهرة، (د.ت)، جـ/٣، ص٤١٨.

مع مصر على الوحدة لإنقاذ مصالحها[١]، أضف إلى ذلك تطلع القوى الوطنية وحزب البعث في سوريا إلى جمال عبد الناصر كقائد قومي للأمة العربية، وبأنه الشخص الوحيد القادر على تحقيق وحدتها[٢]، وقد تعزز هذا الاعتقاد بإرسال عبد الناصر قوات مصرية في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٥٧ إلى اللاذقية للتصدي للتهديد الذي تواجهه سوريا[٣] وكذلك تصاعد شعبية عبد الناصر في إعقاب النصر السياسي الذي حققه بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[٤].

كانت فكرة مشروع اتحاد فدرالي سوري-مصري قد أثيرت للمرة الأولى في دمشق في آذار ١٩٥٥ عندما بلغ الضغط أوجه على سوريا لإجبارها على الانضمام إلى حلف بغداد، ثم أعيد طرح الفكرة مرة أخرى في تموز ١٩٥٦ حيث وافق البرلمان السوري على تشكيل لجنة عهد إليها التفاوض مع مصر في مشروع الاتحاد الفدرالي. وفي الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٨ وصل وفد حكومي سوري برئاسة شكري القوتلي إلى القاهرة، حيث وقع الطرفان في اليوم التالي على اتفاق الوحدة[٥].

جرى استفتاء شعبي في الثاني والعشرين من شباط من العام نفسه على الوحدة، أسفر عن انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة[٦].

اثأر الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة مخاوف وشكوك الملك حسين تجاه عبد الناصر، ولاسيما بعد تزايد تأثيره في الشارع والمعارضة الأردنية. إذ كان الأردن يخشى فكرة إن يكون عبد الناصر جارا له، ومما عزز هذه المخاوف تأكيد عبد الناصر والقوتلي-إثناء الاحتفالات بالوحدة-إن الجمهورية العربية المتحدة هي خطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة، وان الطريق مفتوح لكل بلد عربي

---

(١) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٦٦؛ ناجي عبد النبي بزي، سوريا، صراع الاستقطاب، دراسة وتحليل لإحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الإحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣، دار ابن العربي، دار الجنوب، ١٩٩٦، دمشق، ص٢٩٣.

(٢) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢، بيروت، جـ/٣، ص١٠٩؛ نضال البعث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،١٩٧١،جـ/٣، ص١٠٩.

(٣) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١، جـ/٢، ص١٥٥.

(٤) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، جـ/٣، ص١٠٨.

(٥) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص٣٦؛ يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية١٩١٣-١٩٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٨، ص٣٥٣.

(٦) حول الاستفتاء ينظر: صادق جاسم صحن التميمي، موقف الصحافة العراقية من الوحدة الثلاثية (مشروع ١٧ نيسان ١٩٦٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،بغداد،٢٠٠٢، ص٤٥.

للانضمام إليها فاعتبرت هذه التصريحات بمثابة تهديد غير مباشر للأنظمة العربية، وبخاصة الملكية منها، وكان الملك حسين يشكل الهدف الأقرب لهذا التهديد، لان الأردن يشكل فاصلا جغرافيا بين إقليمي الجمهورية[١].

وقد انعكست مخاوف الحكومة الأردنية هذه تجاه الوحدة على موقفها الرسمي إزاء الإعلان عن الوحدة فلم تولِ الإذاعة الأردنية نبأ الوحدة الاهتمام اللازم، وأشارت إلى إن ما حدث بين مصر وسوريا لم يكن وحدة وإنما هو ابتلاع قامت به مصر لسوريا[٢] كما اتخذت الصحافة الأردنية موقفا متماشيا مع الموقف الرسمي تجاه الوحدة، مكتفية بنشر بعض الافتتاحيات القليلة والقصيرة[٣].

ولتعزيز وتقوية مملكته سعى الملك حسين ردا على تشكيل الوحدة المصرية-السورية إلى اتحاد العرشين الهاشميين في الأردن والعراق، لخلق مركز استقطاب جديد يضاهي بالمستوى الأدنى على الأقل المركز الثاني الذي احتلته الجمهورية العربية المتحدة على المستوى الداخلي والعربي[٤].

كما سعى الملك حسين إلى زيادة التقارب مع العربية السعودية، وإنهاء الخلاف السياسي معها لاسيما إن الحكومة السعودية قد شاطرت الأردن موقفها الحذر والمتشكك من الجمهورية العربية المتحدة.

ويبدو إن موقف الأردن والسعودية يعود إلى خشيتهما على مستقبل نظامها السياسي من التيار التحرري الذي اخذ يشتد في الوطن العربي، والذي تجسد في القيادتين المصرية والسورية التي انتهجتا سياسة الحياد الايجابي.

إن الموقف السعودي قد اتسم برفض الانضمام إلى فكرة الوحدة المصرية السورية، بعد إن تلقى الملك سعود عرضا من قبل الوفد السوري والمصري إثناء زيارته للرياض، بالانضمام إلى الوحدة المقترحة بذريعة إبعاد سوريا عن الهاشميين، وإحكام الطوق على العراق للحد من امتداد نفوذ حلف بغداد في المنطقة[٥]، ولكن الموقف السعودي ازداد وضوحا من الرسالة التي بعثها الأمير فيصل بن سعود رئيس الحكومة السعودية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كانون الثاني ١٩٥٨، والذي طلب فيها منه التريث وعدم التعجيل خشية من انقسام العرب بصددها،

---

(1) Lawrence Tal, Britain and the Jordan Crisis of 1958, Middle Eastern Studies, Vol.31, ON.1, January 1995, P.41.

(٢) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص٤٨.

(٣) الدفاع، ١٩٥٨/٢/٣، وفلسطين -/٢/١٩٥٨.

(٤) تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة والإعلام،، عمان، (د.ت)، ص١٠٨.

(٥) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٣، تقارير المفوضية العراقية في جدة، علاقات السعودية الخارجية، وثيقة رقم ٣٦، ص٥٧.

مما يضر المصلحة العربية العليا، لكن الرئيس المصري رفض ذلك، وأصر على المضي في مسعاه مما ترك أثرا سيئا لدى الحكومة السعودية[١].

لم يقف الملك سعود مكتوف اليدين اتجاه المحاولات الوحدوية المصرية-السورية، فقد حاول إجهاض هذه المحاولات للحيلولة دون قيام الوحدة، ويشير إلى ذلك مصطفى حمدون[٢]، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في دولة الوحدة بقوله "بأن الملك سعود كانت له قرابة مع النائب عزيز عباد من منطقة اللاذقية، وعرض عليه الملك سعود فكرة ضرب الوحدة المقترحة عن طريق اتصاله بالشخصيات المهمة في سوريا، مقابل تعهد الملك سعود بتوفير المستلزمات المختلفة لنجاح مهمتهم، وابدي النائب استعداده لذلك"، وقبض أموالا طائلة كدفعة أولى، وهو الذي فاتح عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية للمخابرات السورية، بالعملية وباستعداد السعوديين للمساهمة ماليا أو بأي شكل من إشكال الدعم للحؤول دون قيام الوحدة بين سوريا ومصر، والذي حدث إن السراج أوهمه بقبول التعاون معه ومع السعوديين بل وشجعه على ذلك بينما ابلغ السراج حكومته بموضوع المؤامرة، وقد علم بها الملحق العسكري المصري بدمشق عبد المحسن أبو النور، الذي شجعهم على الاستمرار بهذا الدور لإجهاض المؤامرة، التي ابلغها إلى رئيسه عبد الناصر، وقد استمر الملك سعود بتزويد المتآمرين بالأموال إذ زود النائب عزيز عباد صكا بمليون ونصف المليون جنيه إسترليني ليوزعها على المتآمرين، ويشير مصطفى حمدون "بأن السراج قد اطلعنا على هذا الصك"[٣].

وعلى الرغم من ذلك استمرت الاتصالات بين مصر وسوريا بشأن الوحدة حتى أعلن عنها في الأول من شباط ١٩٥٨، الأمر الذي اثأر استياء الملك سعود باعتبارها نكثا للحلف الثلاثي المعقود بينهم[٤]، كما إن الوحدة أثارت الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور أيضا، إذ سارع بتوجيه الملك سعود عام إلى توحيد صفوفه مع العراق والأردن، وذلك برسالة أرسلها من واشنطن ضمنها عدم ارتياحه

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٣، تقارير المفوضية العراقية في جدة، علاقات السعودية الخارجية، تقرير عن شهر كانون الثاني ١٩٥٨، و١١، ص١٥.

(٢) مصطفى حمدون من مواليد مدينة حماه عام ١٩٢٥، اعتنق مبادئ البعث منذ عام ١٩٤٥، انتسب إلى الكلية العسكرية في عام ١٩٤٦ وتخرج منها برتبة ملازم عام ١٩٤٨، ساهم في إزاحة حكم أديب الشيشكلي في انقلاب عام ١٩٥٤، كان عضو المكتب السياسي للجبهة الوطنية لإنقاذ سوريا، ينظر مصطفى حمدون، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا وكيف حصلت؟ ولماذا فشلت؟، آفاق عربية (مجلة)، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٩٣، ص٩١.

(٣) مصطفى حمدون، المصدر السابق، ص٩٧.

(4) F.O.341/128041. B-E Amman to F.O, February 5, 1958.

من قيام الجمهورية العربية المتحدة[١]، ورد الملك سعود عليه بنفس المشاعر، مؤكدا إن قيام الجمهورية العربية المتحدة يعد بمثابة نذير خطر على الأنظمة الملكية في البلاد العربية وبخاصة على السعودية والأردن والعراق[٢].

كما شكل قرب إعلان الوحدة المصرية- السورية، مصدر قلق للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، عندها سعت هذه السياسة إلى إقامة اتحاد عربي مقابل. ففي جلسة مجلس الوزراء لحلف بغداد في اسطنبول في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨ اقترح وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد (Seluon Loyed) إقامة اتحاد بين الأردن والعراق والسعودية لحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط[٣].

إما الحكومة الأردنية فقد أعلنت عدم اعترافها بالوحدة المصرية-السورية، لذا وجدت في الاقتراح البريطاني ضمان لمستقبل نظامها السياسي من جهة، وخلق نوع من التوازن السياسي إزاء الجمهورية العربية المتحدة من جهة ثانية، والحد من انتشار المد القومي التحرري من جهة ثالثة، بخاصة بعد تصاعد شعبية الرئيس جمال عبد الناصر بعد إحداث السويس عام ١٩٥٦، إذ رأى إن تلك المتغيرات ستسهم في إثارة الرأي العام العربي عامة والأردن خاصة ضد الأنظمة الملكية.

لذلك بادر الملك حسين للقيام بالخطوة العملية والثورية لمقابلة الوحدة المصرية-السورية في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ٩٥٨ بإرساله وزير بلاطه سليمان طوقان إلى بغداد ووزير خارجيته سمير الرفاعي إلى الرياض[٤]، حاملي رسالة إلى عاهلي البلدين يدعوها للتوجه إلى عمان في للتداول في إمكانية تشكيل اتحاد بين الدول الثلاث. ومناقشة الإحداث السياسية على الساحة العربية، وقد نقل السفير البريطاني في عمان (آرثر جوستن) عن سمير الرفاعي مبعوث الملك

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير عن شهر شباط ١٠٥٨، و١١، ص١٣.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٦، تقارير السفارة الملكية العراقية في واشنطن، الوحدة السورية المصرية، و٩٦، ص١٥٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، جـ/١٠، ص١٩٣.

(٤) تشير وثائق البلاط الملكي إن سبب اختيار سمير الرفاعي لرئاسة الوفد الأردني إلى الرياض ليس بصفته وزير للخارجية فحسب، بقدر علاقاته الوثيقة بالملك سعود، إذ تؤكد إن الملك حسين قد تحقق بان الرفاعي استلم من السعودية في سفرته قبل الاستقالة في العشرين من مايس عام ١٩٥٦ مبلغا قدره (٦٠) إلف جنيه إسترليني، وبأنه كان يتقاضى راتبا سنويا مقداره ثلاثة ألاف جنيه إسترليني من الحكومة السعودية سواء كان في الحكم أو خارجه هذه سياسة الملك السعودي بشراء الذمم. ينظر د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير السفارة العراقية في جدة، كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية، و١٥ثيقة رقم، ص٢٨.

حسين إلى السعودية، فذكر إن الرفاعي قضى يوم الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٨ يناقش الملك سعود بشأن الوحدة، الذي فضل التريث والانتظار لما يترتب على خطوات الوحدة المصرية-السورية من عواقب، وقد أيد الملك سعود اتخاذ خطوة من العراق والأردن لمواجهة الوحدة بين سوريا ومصر. وأكد ذلك الملحق السياسي العسكري الأمريكي في عمان (سويني) بقوله إن الملك سعود ابدي رغبته في توثيق العلاقات مع الأردن والعراق شريطة موافقة الأخير الانسحاب من حلف بغداد"[١].

وتشير الوثائق البريطانية إلى إن الموقف السعودي يعود إلى ثلاثة أسباب هي الطبيعة البدوية الحذرة للملك سعود، والخوف من إقدام سوريا على خط أنابيب التابلاين، الأمر الذي قد يترتب عليه موقف مالي صعب، وأخيرا تأثير مستشاريه وأقربائه المعادين للأسرة الهاشمية[٢].

إما المبعوث الأردني الأخر سليمان طوقان وزير البلاط الملكي فقد وصل بغداد في اليوم نفسه التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨، ونقل السفير البريطاني في بغداد مضمون رسالته، إذ ذكر إن المبعوث الأردني كان راضيا جدا عن الموقف الرسمي العراقي، إذ استقبله الملك فيصل الثاني واظهر تفهما كاملا لخطوة الأردن ولخطورة الموقف إذا تركت وحدها، وقد استمع الملك فيصل الثاني إلى المبعوث الأردني وهو يشرح رسال ملكه حسين وتكلم عن أهمية تقارب البلدين، وأشار أيضا إلى إن هدف الملك هو إقامة اتحاد فدرالي بين (الأردن والعراق والسعودية) وكذلك التعاون في المجالات كافة. وأكد طوقان إن الموافقة السعودية غير أساسية لقيام الاتحاد، ولكن الاتحاد الفدرالي الأردني- العراقي يجب إن يلقى التأييد الكافي، لان الاتحاد لا يمكن إن يقبل انتقادات جهة تؤازرها الغرب. وهذا يعني إن الملك سعود ينبغي إلا يعارض الاتحاد. إن الملك سعود يستطيع إن يجلب المصاعب للاتحاد أو للأردن على نحو خاص بقليل من الأموال[٣].

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا إن مواقف الحكومة الأردنية هذه منطلقة من خشيتها إن تكون الخطوة الثانية للوحدة المصرية- السورية هو إسقاط النظامين الهاشميين في الأردن والعراق،ولعل ذلك ما أكده الملك حسين بقوله" إن قيام الوحدة المصرية-السورية خطر على بلاده نظرا لوقوعه بين مصر وسوريا، وكلاهما يساعدان على التغلغل الشيوعي، وأضاف قائلا "كنت مدركا بان اتحادنا سوف يدعم قوميا خطنا الدفاعي ضد بعض البلاد والتي كانت تؤيد التغلغل الشيوعي في العالم

---

(1) Prestl and J. (ed) Records of Jordan 1919-1965, VOL.11-15, Archivc Iiditions 1996, VOL.11, 1958-1960, P.89.

(2) Prestl and J,OP.Cit, P.90.

(3) Rocords of Jordan, VOL.11, 1958-1960, OP.Cit, P.78.

العربي"[١].وبناء على ذلك استجاب الملك فيصل الثاني[٢] لدعوة الملك حسين فتوجه على رأس وفد إلى عمان في الحادي عشر من شباط عام ١٩٥٨، وبصحبة وفد وزاري ضم وزراء الخارجية برهان الدين باش أعيان وزير المالية ومزاحم الباجه جي وزير العدلية وعبد الرسول الخالصي وعضو مجلس الأعيان توفيق السويدي، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر ورئيس أركان الجيش العراقي الفريق الركن محمد رفيق عارف وسفير العراق في عمان بهاء الدين نوري، وبعد يومين التحق بهم الأمير عبد الإله[٣] ولي عهد العراق[٤].

عقدت في عمان خلال المدة الحادي عشر إلى الثالث عشر من شباط اجتماعات بين الجانبين العراقي الأردني الذي مثله كل من إبراهيم هاشم رئيس الوزراء وسمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سليمان طوقان ووزير البلاط الملكي خلوصي الخيري ووزير الاقتصاد الوطني احمد الطروانة وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي وعاكف الفائز وزير الدفاع والزراعة وفرحان شبيلات السفير الأردني في بغداد والفريق حابس المجالي رئيس أركان الجيش العربي الأردني، واللواء صادق الشرع معاون رئيس أركان الجيش العربي الأردني[٥].

استمرت الاجتماعات أكثر من ثلاثة أيام اشترك فيها العاهلان وكانت بداية المباحثات تجري ضمن أفضل الشروط والظروف، وقد توصل الجانبان إلى إن تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب، إلا إن وصول الأمير عبد الإله وتدخله في تغيير الاتجاه، ومعارضته إلى مأتم التوصل إليه قد اثر على سير الاجتماعات، وخلال ليلة طويلة من المباحثات التي كادت إن تصل إلى طريق مسدود اثأر فيها الأمير عبد الإله

---

(١) الملك حسين، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال، خمسة وعشرون عاما من التاريخ ١٩٥٢-١٩٧٧، (د.ط)، لندن، ١٩٧٨، ص١٤٨.

(٢) فيصل الثاني: ملك العراق وثالث من تولى من الهاشميين على العراق، وهو فيصل بن الملك غازي وحفيد فيصل الأول، أمه الملكة عالية بنت الشريف علي بن الحسين، ولد في الثاني من أيار ١٩٣٥ بعد عامين من تولي أبيه، وفي الرابع من نيسان توفي أبوه مخلفه على العرش تحت وصاية خاله عبد الإله، وعينت له مربية انكليزية، وفي الثالث من أيار ١٩٥٣ تولى العرش قبل الرابع عشر من تموز ١٩٥٨اثناء الثورة التي قضت على الحكم الملكي في العراق، للتفاصيل ينظر: احمد فوزي،فيصل الثاني،عائلته،حياته،مؤلفاته،دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨.

(٣) عبد الإله: وهو عبد الإله بن الملك علي بن الحسين ملك الحجاز، ولد في عام ١٩١٣ وتعلم في الإسكندرية، عاش في بلاط الملك فيصل الأول في العراق، تزوج أخت الملك غازي بعد وفاة الأخير عين وصياً على ابن أخته عام ١٩٣٩، قتل مع الملك فيصل الثاني في ١٤ تموز ١٩٥٨، للتفاصيل ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، (د.ط)،القاهرة، ١٩٦٨، ص٧٧٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص١٩٦.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص١٩٦-١٩٧.

موضوع زعامة الملك فيصل الثاني لرئاسة الاتحاد لوحده، أو إن يتناوب الملكان على رئاسته شرط إن يكون عدد النواب العراقيين في برلمان الاتحاد أكثر. وأمام هذا التحدي فقد بادر الملك حسين وأعلن عن قبوله بمنصب نائب رئيس الاتحاد على إن يكون عدد النواب متساويا[١].

وهكذا توصل الطرفان إلى إعلان الاتحاد في الرابع عشر من شباط عام ١٩٥٨ والذي أطلق عليه رسميا الاتحاد العربي الهاشمي، وقد نص الاتفاق على إن يبقى هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتهما الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، وان تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي ارتبطت بها كل من الدولتين[٢].

وعلى الفور اصدر الملك فيصل الثاني (ملك العراق ورئيس الاتحاد العربي الهاشمي) إرادة ملكية بتشكيل أول وزارة اتحادية في مايس ١٩٥٨، برئاسة نوري السعيد، ومثل الجانب الأردني فيها إبراهيم هاشم نائبا لرئيس الوزراء وسليمان طوقان وزيرا للدفاع وخلوصي الخيري وزيرا للدولة للشؤون الخارجية، كما عين الفريق حابس المجالي بمنصب قائد القوات العربية (القوات الأردنية-العراقية التي تعسكر في الأردن) [٣]. وقد مارست هذه الوزارات مسؤولياتها في الأول من تموز عام ١٩٥٨[٤].

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٧٨٠، تقارير السفارة العراقية، الاتحاد العربي الهاشمي، و١٧، ص٣٠.

(٢) حول نص مواد الاتحاد ينظر فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١، بغداد، ١٩٧٦، مطبعة مجلس التخطيط، ص٣٧٧-٣٨٢.

(٣) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٥١٣٣، تقارير السفارة العراقية في عمان، قانون تشكيل وزارات الاتحاد العربي، و٢٠، ص٤٢.

(٤) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٣٦، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي، و٢٧، ص٦٢.

المبحث الثاني

الجهود الأردنية في محاولة ضم السعودية إلى الاتحاد العربي الهاشمي

كانت قضية انضمام السعودية إلى الاتحاد محورا أساسيا في مباحثات عمان التي استمرت للمدة من الحادي عشر حتى الرابع عشر من شباط ١٩٥٨، إذ أكد الطرفان الأردني والعراقي على ضرورة انضمام السعودية خصوصا، وبقية الأقطار العربية عموما، إلى الاتحاد، ولعل ذلك ما نص عليه دستور الاتحاد: الأول اتفاق الطرفين الأردني والعراقي على إن تكون المعاهدات والاتفاقات التي سبق عقدها قبل قيام الاتحاد بين الأردن والعراق ومنها حلف بغداد مرعية لكل منهما وغير ملزمة لمن يرتبط بهما، والثاني، يبقى هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه(١).

ولعل هذا التوجه وراءه أسبابه الكثيرة منها، حرص الملكين الهاشميين الأردني والعراقي على ضرورة ضم دولة ثالثة على الأقل للاتحاد العربي الهاشمي لإبعاد الصيغة العائلية الهاشمية التي وسم بها الاتحاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن الملكين لم يكتفيا بإقامة الاتحاد بل داعيا لتحويله من موقف دفاعي إلى موقف هجومي على الوحدة المصرية-السورية(٢)، ومن جهة ثالثة التوسع في إطار الاتحاد للاستفادة الاقتصادية من السعودية بتقديمها مساعدات للأردن، وذلك لخشية العراق من العبء المالي الذي سيتحمله من جراء الاتحاد مع الأردن(٣).

وبناء على ذلك جدد الملكان الهاشميان إرسال سمير الرفاعي وزير الخارجية الأردني وبرهان الدين باش أعيان وزير الخارجية العراقي للرياض في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٥٨، يحملان رسالتين من الملكين الأردني والعراقي إلى الملك سعود يطلعانه فيها على مراحل الاتحاد ويدعوانه للانضمام إليه، لكن الملك سعود أعلن للوفد مباركته للاتحاد العربي الهاشمي واستعداده للتعاون ولكن دون الاشتراك فيه، وقد حمل الوفد رسالتي تهنئة للعاهلين الهاشميين(٤).

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٤٧٨٨ /٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، دستور الاتحاد، و١٠، ص١٧.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٤٥.

(٣) عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، (د.ط)، بيروت، ١٩٨٢، ص٦٠.

(٤) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و١٥، ص٢٨.

إمـا موقـف الملـك سـعود مـن الوحـدة المصـرية-السـورية فقـد اتسـم بـرفض الانضمام إليه، بعد إن تلقى الملك سعود عرضا من قبل الوفد السوري المصري إثناء زيارته للرياض، بالانضمام إلى الوحدة المقترحة بذريعة إبعاد سوريا عن الهاشميين، وإحكام الطوق على العراق للحد من امتداد نفوذ بغداد في المنطقة، ولكن الموقف السعودي ازداد وضوحا من الرسالة التي أرسلها الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود رئيس الحكومة السعودية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كانون الثاني ١٩٥٨، والذي طلب فيها منهم التريث وعدم التعجيل خشية من انقسام العرب بصددها، مما يضر بالمصلحة العربية العليا، ولكن الرئيس المصري رفض ذلك، وأصر في مسعاه، مما ترك أثرا سيئا لدى الحكومة السعودية، للتفاصل حول الموقف السعودي (١).

وفي الخامس والعشرين من آذار من العام نفسه كررت حكومة الاتحاد الدعوة للملك سعود بالانضمام، لكن الأخير أكد موقفه الرافض بالانضمام إلى المشاريع الوحدوية (٢).

ولا شك إن هذا الموقف السعودي الحيادي من الوحدة والاتحاد التي شغلت المنطقة مع بداية عام ١٩٥٨ يعود إلى ثلاث اعتبارات وهي:

١. خشية الملك سعود من صحوة المد القومي التحرري التي تؤدي إلى مطالبة شعبية عربية لقيام الأنظمة الجمهورية في المنطقة، والتي تمثلت بشكل واضح بتزايد شعبية الرئيس جمال عبد الناصر بين العرب، الأمر الذي شكل نذير خطر يهدد الأنظمة الملكية في المنطقة.
٢. إن إثـارة الملـك سـعود سياسـة الحيـاد وعـدم الانضـمام للاتحـاد العربـي الهاشمي رغم إلحاح حكومة الاتحاد بذلك، تعود إلى خشيته من تقوية النفوذ الهاشمي وسيطرتهم على الاتحاد.
٣. لا يستبعد القول بـأن دبلوماسية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كانـت وراء بلورة الموقف السعودي في حثها على عدم معاداة الاتحاد العربي الهاشمي لإدراكها (إي الولايات المتحدة الأمريكية) بان الاتحاد قد ادخل الأردن عمليا إلى حلف بغداد(٣).

---

(١) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية السعودية- الأردنية، ص٢٨٩-٢٩٠.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص٣٤٥.

(٣) كانت الولايات المتحدة قد نصحت الكيان الصهيوني بعدم الاعتراض على الاتحاد العربي الهاشمي، لأنه سيحل مشاكل المنطقة من حيث توفر فرص العيش للأردنيين واللاجئين الفلسطينيين على حد سواء، وبذلك يمكن تحقيق المشروع الأمريكي الذي رفضه العراق في استخدام وادي الرافدين لحل مشكلة توطين اللاجئين، للتفاصيل ينظر: عبـد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٩٥-٢٩٦.

وكانت الحكومة السعودية قد أعلنت في مايس ١٩٥٨ على سحب قواتها في الأردن، تلك القوات التي دخلت الأردن بعد إحداث السويس عام ١٩٥٦، وشكر الملك حسين الملك سعود على مساعدته وأثنى على سلوك قواته إثناء إقامتها في بلاده، وقد حلت محلها في الرابع عشر منه قوات من الجيش العراقي كجزء من اتفاق الاتحاد العربي الهاشمي[١].

إما الرئيس جمال عبد الناصر وعلى الرغم من تقديمه برقية تهنئة للملك فيصل الثاني ملك العراق بقيام الاتحاد العربي الهاشمي، إلا انه شن حملة عنيفة ضد الاتحاد وضد العضو الجديد المحتمل إشراكه (السعودية) وكانت حملته ضد من اسماهم "أدوات الامبريالية" في العراق والأردن وأكد "إن اتحاد الدولتين هو اتحاد مزيف وان مصيره الفشل"[٢].

وعلى الرغم من طبيعة الموقف السعودي إلا إن قضية انضمامها بقيت قائمة في استراتيجية دولتي الاتحاد (الأردن والعراق) حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق والتي قضت نهائيا عن الاتحاد[٣].

وهكذا كان الموقف السعودي موقفا محايدا نوعا ما بين الوحدة المصرية-السورية والاتحاد العربي الهاشمي فيما يخص مسألة الانضمام إليهما، بل إن الملك سعود قد وجد فيهما الفرصة المناسبة لتكريس استقلال بلاده، ولكنه كان متعاطفا إلى حد كبير مع الاتحاد العربي الهاشمي، وذلك بدليل رسالتي التهنئة المحررة بتوقيعه إلى الملكين الأردني والعراقي في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٨، مقابل رفضه الاعتراف بالوحدة المصرية- السورية بدليل رسالة رئيس حكومته الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى الرئيس جمال عبد الناصر في كانون الثاني من العام نفسه[٤].

---

(١) للتفاصيل ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص٢٧٧.
(٢) عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص٢٩٥.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص٢٧٨.
(٤) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات الأردنية – السعودية، ص٢٩٥.

المبحث الثالث

الموقفان الأردني والسعودي

من إعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية

أ. الموقف الأردني:

بينما كانت الولايات المتحدة تواصل جهودها لدعم الاتحاد العراقي الأردني ليكون حاجزا أمام الجمهورية العربية المتحدة، انهار هذا الاتحاد بعد خمسة أشهر من قيامه بعد تفجر ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق التي أدت إلى الإطاحة بالملكية وقيام الجمهورية العراقية والإعلان في اليوم التالي الانسحاب من الاتحاد وعد جميع قراراته باطلة وملغية(١).

إن قيام الثورة العراقية وخروج العراق من المعسكر الموالي للغرب أدى ذلك إلى انتكاسة كبيرة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي ودول الجوار، ذلك إن العراق كان يعد أهم معقل للنفوذ الغربي في المنطقة وهذا ما أكده الرئيس إيزنهاور بقوله "إن العراق كان القطر الذي كنا نعول عليه كثيرا كقلعة للاستقرار والتقدم في المنطقة"(٢).

ولمعالجة مخاطر الثورة على المصالح الأمريكية في الوطن العربي وخشية من إن تؤدي تلك الثورة إلى تهديد الدول العربية الموالية للغرب مما قد يؤدي بالتالي إلى تصفية كاملة للنفوذ الغربي في تلك المنطقة، عقدت الإدارة الأمريكية منذ الساعات الأولى من صباح يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ سلسلة من الاجتماعات ضمت كلاً من الرئيس إيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دالاس وأعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية لاتخاذ القرارات بشأن الخطوات التي ينبغي القيام بها لمواجهة الوضع الجديد في الوطن العربي(٣).

---

(١) للتعرف على كيفية قيام الثورة العراقية ينظر: محمد حسين الزبيدي، ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، أسبابها ومقدماتها وتنظيمات الضباط الأحرار فيها، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٣، ص٤٣٧.

(٢)فواز جرجس،السياسة الأمريكية والعرب، كيف تصنع ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٦٣.

(٣) إيزنهاور، المصدر السابق، ص١١١.

وخلال هذه الاجتماعات قدم ألن دالاس مدير وكالة المخابرات المركزية تقاريره إلى الإدارة الأمريكية التي تحوي على أخر المستجدات في العراق بعد قيام الثورة، موضحا فيها إلى إن الثورة العراقية قامت من قبل عناصر موالية لعبد الناصر وبتشجيع من السوفيت، وحذر ألن دالاس من إن الثورة قد تؤدي إلى ردود أفعال تعرض للخطر بقاء الأنظمة العربية الموالية للغرب والمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة(١).

وفي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تواصل اجتماعاتها لبحث الوضع في العراق، كان الملك حسين هو الأخر قد عقد اجتماعا طارئا لمجلس الوزراء لمناقشة الأوضاع الجديدة في العراق، وقد اقترح مجلس الوزراء على الملك حسين في الاجتماع مقاومة النظام الجديد في العراق والعمل على إرسال قوات أردنية إلى العراق للقضاء على الثورة وإعادة النظام السابق إلى الحكم إلا إن الملك حسين أبدى تخوفه مؤكدا إن الجيش الأردني سوف لن يكون متحمسا في مساعدته على تنفيذ هذه العملية(٢).

قيام الثورة في العراق انعكس سلباً على الأوضاع الداخلية في الأردن والتي عانت من تدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية لاسيما بعد قيام العراق بقطع الإمدادات النفطية وغلق الحدود بين البلدين(٣).

ولمواجهة هذا الوضع وجه الملك حسين نداءه إلى الولايات المتحدة التي كانت مصادرها النفطية في المنطقة لا حدود لها، إذ قام الملك حسين بمقابلة توماس رأيت القائم بالإعمال الأمريكي في عمان ورجاه إن تقوم الحكومة الأمريكية ببذل جهودها من اجل مساعدته في التخلص من هذه الأزمة(٤)، وعلى الفور لبت الولايات المتحدة نداء الملك حسين حيث قامت الطائرات الأمريكية المرابطة في قاعدة الظهران بنقل النفط من السعودية إلى العاصمة الأردنية عمان.

وما كاد الملك حسين ينتهي من هذه الأزمة حتى واجهته أزمة ثانية تمثلت بالتأييد الكبير الذي أبداه الشعب الأردني تجاه قيام الثورة في العراق، فما إن وصلت إخبار قيام الثورة حتى انطلقت التظاهرات الكبيرة في المدن الأردنية معبرة عن تأييدها الكامل والمطلق لقيام الثورة، كما رحب بها الجيش الأردني وقام عدد كبير

---

(1) C.I.A. Rescarch Report, The Middle East 1964-1980 Report by central intelligence agency, office of current intelligence film No1 July 1958, P.203;

كذلك ينظر: فواز جرجيس، المصدر السابق، ص٥١.

(٢) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٤٤؛ Hussein, OP.Cit, P.163.

(3) Benjamin Shawadran (Hussein between Kasim and Naser July, 1958- December 1960) Middle Eastern Affairs, Washington, VOL.11,1960, P.332.

(4) Hussein. OP.Cit, P.166; Nyrop, Arab hand book, P.31.

من ضباطه بإرسال برقيات التهنئة إلى مجلس السيادة أعلنوا فيها تأييدهم التام للثورة، كما قاموا وعلى نطاق واسع بتوزيع مناشير بين الوحدات العسكرية ومعسكرات التدريب تحث الجنود على الالتحام مع الشعب لإنقاذ الوطن من الحكم الظالم والوقوف بوجه محاولات جعل الجيش ادات لضرب الشعب وقمع الشعور الوطني في البلاد(١).

اثأر التأييد الشعبي للثورة العراقية مخاوف الملك حسين الذي كان يعتقد إن هناك مؤامرات داخل بلاده تحرض عليها الجمهورية العربية المتحدة تهدف إلى قيام ثورة شعبية تعمل على الإطاحة به على غرار الثورة في العراق(٢).

لذلك سارع الملك حسين إلى الاستنجاد بالحكومتين الأمريكية والبريطانية، حيث قام بإرسال رسائل مستعجلة إلى كل من (هارولد ماكميلان) Micmealan رئيس الوزراء البريطاني والى الرئيس الأمريكي إيزنهاور داعيا إياهم إلى ضرورة التدخل العسكري وإرسال قواتهم إلى المنطقة(٣).

والحقيقة إن الولايات المتحدة كانت قد عقدت العزم على إن من الضروري القيام بعمل قوي تستطيع من خلاله منع انتقال تأثيرات الثورة العراقية على البلدان الموالية لها، فخلال اجتماع موسع لمجلس الأمن القومي الأمريكي قال الرئيس إيزنهاور لأعضاء المجلس "يجب علينا إن نعمل أو إن نخرج من الشرق الأوسط كليا..." (٤)، وكانت الآراء متفقة داخل الحكومة الأمريكية بان على الولايات المتحدة إن تعطي دعما معنويا لأصدقائها في المنطقة بإثبات وجودها عسكريا وان عدم التدخل سيشكل خطرا على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة(٥).

وعند استعراض نتائج عدم القيام بعمل في المنطقة العربية رأى مجلس الأمن القومي الأمريكي إذ ذلك سوف يؤدي إلى هيمنة عبد الناصر على المنطقة كلها مما قد يعرض المصالح والقواعد الأمريكية إلى الخطر المباشر وبالتالي فان الاعتماد على تعهدات الولايات المتحدة سيكون موضع شك في العالم بأسره(٦).

وتبعا لذلك قررت الولايات المتحدة التدخل عسكريا للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في الوطن العربي ودول الجوار، وفي إطار التنسيق العسكري

---

(١) خالد بلال صالح، دور العراق والأردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٧٩، ص٤٠٧.

(٢) الملك الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص١٤٥.

(3) Peter Snow,Hussein ,Abibliography, London, 1961,P125.

(٤) فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي، ص١٦٨.

(٥) فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٦) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، مركز الدراسات العربية، بيروت، ص١٦٢.

المشترك بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية أنزلت الولايات المتحدة في الخامس من تموز ١٩٥٨ قوة من مشاة البحرية في لبنان لحماية نظام كميل شمعون، في حين أنزلت بريطانيا قواتها العسكرية في الأردن في السابع عشر من تموز ١٩٥٨[١].

ومن الجدير بالملاحظة إن الولايات المتحدة قد ساهمت مساهمة فاعلة في تسهيل عملية الإنزال البريطاني في الأردن وذلك من خلال قيام الحكومة الأمريكية بإجراء اتصالاتها مع المسؤولين الصهاينة لأخذ موافقاتهم بالسماح للقوات البريطانية استخدام مجالهم الجوي للتدخل في الأردن، وقد عبر الكيان الصهيوني عن تأييده لهذه العملية وأعلن بأنه سيتحرك عسكريا هو الأخر إذا ما تعرضت حياة الملك حسين إلى الخطر[٢].

وقد اثأر التدخل الأمريكي والبريطاني في المنطقة العربية ردود أفعال سلبية، حيث اتهم العراق بريطانيا بان إنزال قواتها في الأردن ما هو إلا مقدمة لعملية غزو للعراق تستهدف استنزاف ثروته الوطنية[٣]، كما ندد عبد الناصر والاتحاد السوفيتي بالتدخل الأمريكي وعداه عملا عدوانيا من إعمال الحرب ووعدت مصر ثوار العراق بمساعدتهم ضد إي هجوم خارجي، وهدد الرئيس السوفيتي خروشوف الرئيس إيزنهاور من مغبة الهجوم على العراق وأشعره ضمنا إن إي هجوم على العراق سوف يؤدي إلى صراع عالمي[٤].

وبعد الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة مخاطر الثورة العراقية، شرعت الدولتان في السابع عشر من تموز ١٩٥٨ إلى إجراء مباحثات مشتركة في واشنطن للاتفاق على صيغة موحدة للتعامل مع العراق للحيلولة دون وقوعه في دائرة سيطرة الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تعد مصدر تهديد للمصالح الغربية في الوطن العربي ودول الجوار[٥].

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية تواصلان عقد اجتماعاتهما المشتركة، تلقت وزارة خارجية البلدين في الثامن عشر من تموز ١٩٥٨ تقارير تشير إلى إن الملك حسين قد قرر التدخل عسكريا للقضاء على الثورة في

---

(1) Richard, P.Stebbins, The United States In the World Affairs, 1959 Published for the council on foreign Relation, New york 1960, P.217;
د.ع.و، ملف العالم العربي، المملكة الأردنية الهاشمية، و١٣٠٣/٢/١ الأردن سياسة خارجية.

(2) Eizenhower, OP.Cit, P.277.

(٣) خالدة بلال صالح، المصدر السابق، ص٤٠٧.

(٤) مصطفى، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٥) مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، بغداد، ١٩٩٠، ص٨٧.

العراق وانه يطلب ضمانات من الحكومتين الأمريكية والبريطانية تؤكد التزام كلا الدولتين بتقديم مساعدات عسكرية له في تنفيذ هذه العملية[١].

وتشير التقارير إلى إن أهم العوامل التي شجعت الملك حسين على اتخاذ قراره هذا هو علمه بوجود قوات عراقية في قاعدة الحبانية قد تفاجأت بوقوع الإحداث في بغداد، فقام الملك حسين بإرسال برقيات إلى تلك القوات أعلمهم بأنه قد أصبح رئيسا للاتحاد العراقي الأردني وانه يدعوهم إلى العمل على الإطاحة بنظام الثورة في بغداد[٢].

إلا إن الولايات المتحدة وقفت ضد طموحات الملك حسين في تنفيذه هذه العملية، ففي الحادي والعشرين من تموز ١٩٥٨ سلم توماس رأيت القائم بالإعمال الأمريكي في الأردن مذكرة إلى الحكومة الأردنية تحتوي على رد حكومته على طلب الملك حسين حيث أكدت الحكومة الأمريكية في هذه المذكرة معارضتها التامة لأي تدخل عسكري في العراق وأكدت له إن الوضع في العراق أصبح ابعد من نطاق السيطرة عليه وان إي تدخل عسكري في العراق سيؤدي إلى تحرك سوفيتي مضاد مما قد يولد مضاعفات عسكرية وسياسية غير مضمونة النتائج[٣].

والحقيقة إن النتائج غير المضمونة لم تكن السبب الوحيد وراء رفض الولايات المتحدة لأي تدخل عسكري ضد العراق، وإنما كان هناك سبب أخر وهو رغبة الولايات المتحدة في الانفتاح على النظام الجمهوري في العراق، لا سيما بعد إن أعلنت الحكومة العراقية الجديدة سياستها القائمة على الإيفاء بالتزاماتها مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وإنها ليست لديها أية نية في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة لأنها ترغب في إتباع سياسة مستقلة من دون إن يكون لأي طرف خارجي تأثير فيها.

دفعت هذه السياسة الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها من النظام في العراق خاصة بعد إن أعلن قادته رغبتهم في التعاون مع مختلف دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولان مايهم الولايات المتحدة هو الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وما دام النظام الجديد في العراق لا يشكل خطرا على هذه المصالح فليس هناك مايبرر عدم التعاون معه وعليه أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق في الثاني من أب ١٩٥٨ بعد إن سبقتها في ذلك بريطانيا[٤].

---

(١) وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، دراسة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام ١٩٥٨، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٥؛ Nyrop. OP.Cit, P.31.

(٢) الاعظمي، المصدر السابق، ص٣٥؛ الونداوي، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.

(٣) وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص٦٠.

(٤) مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٥٨.

وبعد إن شعرت الولايات المتحدة إن الأمور تجري لصالحها في كل من العراق ولبنان[١]، قامت في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٨ بسحب قواتها العسكرية من لبنان، وفي أوائل تشرين الثاني ١٩٥٨ أتم البريطانيون انسحابهم من الأراضي الأردنية[٢].

على إن الولايات المتحدة لم تغادر المنطقة العربية إلا بعد إن أعطت ضمانات للملك حسين بالمحافظة على نظام حكمه، حيث أوفدت بعثة عسكرية تتألف من ٩ ضباط برئاسة الجنرال ريتشارد روسين للوقوف على احتياجات الأردن المالية والعسكرية التي شهدت تدهورا كبيرا بعد قيام الثورة العراقية[٣].

ويبدو إن الموقف البريطاني-الأمريكي الداعم للأردن، يعود لسببين رئيسين الأول: خشيتهما من تسرب رياح الثورة العراقية إلى الأقطار العربية التي تتمركز مصالحهما وبخاصة السعودية التي تحوي على اكبر مخزون نفطي يعتمد عليه الغرب، والثاني:خشيتهما من هذه الصحوة العربية واحتمالات تهديدها لإسرائيل إذا ما انتقلت للأردن والسعودية.

إما النظام الجمهوري في العراق فقد عد الانزالين البريطاني والأمريكي في الأردن مقدمة واضحة لغزو الأراضي العراقية، إلا إن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم تلقى تطمينات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بواسطة سفاراتهما في بغداد بأنهما لاينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية، وقد أكد رئيس الوزراء من جانبه إن حكومته تحترم تعهدات العراق للدول الاجنبية، بما في ذلك الاتفاقات النفطية، كما تعهد لهما بدفع التعويضات عن الإضرار التي لحقت بالأملاك والمؤسسات الأجنبية، وقد سلمت وزارة الخارجية العراقية مضمون ذلك في الثامن عشر من تموز ١٩٥٨ إلى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد، مؤكدة في مذكرتها إن ماحدث كان عبارة عن حركة داخلية استهدفت إنقاذ العراق من مساوئ الحكم الفاسد والرجعية[٤].

---

(١) انتهت الأزمة اللبنانية في أواخر تموز ١٩٥٨ بعد انتخاب اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني رئيسا للجمهورية اللبنانية بدعم من قبل الولايات المتحدة، ينظر: جرجيس، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٥.

(٣) ومن الجدير بالذكر إن الولايات المتحدة الأمريكية قبل انسحابها من لبنان حولت فرض مشروع قرار على مجلس الأمن يقضي بتشكيل قوة دولية لحماية النظام السياسي في الأردن والأنظمة الأخرى الموالية لها في المنطقة، إلا إن القرار لم يحظ بتأييد باقي أعضاء المجلس. ينظر: إخبار اليوم (جريدة)، القاهرة،العدد٧١٨، السنة الرابعة عشر، ٩ آب ١٩٥٨.

(٤) جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص٣٤٩.

وفي العشرين من تموز ١٩٥٨ قررت الحكومة الأردنية إنهاء العلاقات السياسية التي كانت قائمة بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بالنظر لاعتراف الأخيرة رسميا بالجمهورية العراقية، التي عدت قيامها عملا باطلا على اعتبار دولة الاتحاد لازالت قائمة برئاسة الملك حسين[١].

لا شك إن هذا الأمر تطور إلى إحداث وتطورات شهدتها الأردن، كان من أبرزها انفجار القنبلتين وسط العاصمة عمان في التاسع والعشرين من تموز ١٩٥٨ وكذلك في الثاني من آب من العام نفسه، وقد قيل في حينها إن القنبلتين وصلتا إلى سوريا وان ضباط مؤيدين إلى الجمهورية العربية المتحدة في سوريا يقفون خلف هذه الانفجاريات، بعد إلقاء القبض على إفراد المجموعة التي قامت بتفجيرهما وهم (نادية السلطي وخطيبها اسطفان واحمد محمود إبراهيم ورفاقهم) [٢].

وعلى اثر ذلك قدم الأردن شكوى إلى الأمم المتحدة في الثامن من آب من العام نفسه اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بتدبير هذه الانفجاريات،وقد تم عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع عشر منه والقي فيها عبد المنعم الرفاعي رئيس الوفد الأردني خطابا أوضح فيه أسباب الشكوى وقدم الوثائق التي تثبت دور الجمهورية العربية المتحدة في زعزعة الاستقرار في الأردن وكذلك مالحق بها من إضرار في الأرواح والأموال، فضلا عن الإضرار الاقتصادية الناجمة عن غلق سوريا حدودها مع الأردن[٣].

وقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة بعد يومين من تقديم الأردن شكواه إلى فتح الحدود التي ظلت مغلقة منذ الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وكان لهذه الخطوة وقعا طيبا على الوفود العربية في الأمم المتحدة فقد وجدوا فيها مبادرة ايجابية لتقريب وجهات النظر بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، وقد تبنت الأمم المتحدة في الحادي والعشرين من آب من العام نفسه مشروع قرار دعا الدول المجاورة للأردن ولبنان إلى الالتزام بالمحافظة على استقلال الدولتين المذكورتين، وعدم التدخل في شؤونهما الداخلية فور انسحاب القوات الأجنبية (البريطانية والأمريكية) منها[٤].

وقد تم إقرار المشروع مع تكليف الأمين العام همرشولد بالأشراف على متابعة تنفيذه، والعمل على فتح مكتب الأمم المتحدة في الأردن، وهكذا تم افتتاح مكتب الأمم المتحدة والذي تولى أدارته سبينيللي مندوبا عن همرشولد في أواخر شهر أيلول من عام ١٩٥٨[٥].

---

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن١٩٥٨١٩٩٦،(د.ط)،عمان،١٩٩٦، جـ/٢، ص١٩.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٧-٢٨.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، المصدر السابق، ص٢٨.
(٥) مجموعة خطب الملك حسين، جـ/١،المصدر السابق، ص٥٠٨.

ب. الموقف السعودي:

إما السعودية التي كانت محايدة فقد أصبحت تخشى مصر، ويتضح الأمر من رفضها مساعدة الأردن حتى في مرور الطائرات الأمريكية التي تنقل الوقود إلى الأردن لفك الحصار عنه، ويشير الملك حسين إلى الموقف السعودي بأسى بالغ بقوله "أصدقاؤنا في العربية السعودية الذين كان يتوقف عليهم مصيرنا قد رفضوا السماح للطائرات الأمريكية التي تنقل النفط من الخليج، بالتحليق فوق أراضيهم في حين انه كان الطريق الممكن الوحيد"، وأردف قائلا "كان بعض المستشارين في العربية السعودية يعتقدون بان الأردن يعيش ساعاته الأخيرة، فلم يرغبوا إن يستفزوا عبد الناصر"(١).

والحقيقة لم يقف السعوديون عند رفضهم السماح للطائرات الأمريكية المحملة بالوقود فحسب، بل أنهم رفضوا عودة الطائرات الموجودة في الخليج حتى وان كانت فارغة، وحاول الملك حسين الاتصال بالملك سعود على عجل للوقوف على حقيقة الموقف السعودي المفاجئ، ويصف لنا الملك حسين تلك الحالة قائلا "احتجت إلى ثلاث ساعات لإيصال ندائي، إذ كانت الاتصالات الهاتفية مع هذه البلاد (السعودية) في غاية الصعوبة... وسمعت بعد قليل صوت الملك سعود في الطرف الأخر للخط، لم استطع إن أتمالك نفسي، وعندما سألته لماذا يقابلني عربي بالرفض اعتذر وقال "لو كنت مطلعا على هذه التفاصيل لكنت تصرفت بشكل أخر، إما ألان فقد فات الوقت لان الحكومة قد سبق لها إن اتخذت قرارها"، وأردف الملك حسين قائلا "قلت في نفسي ما أسخف هذا العذر وأجبته"إنني لن أنسى ماحييت هذا الرفض الذي تواجه به بلادي وشعبي في لحظة حاسمة نجاهد فيها للإبقاء على حياتنا"(٢). وهذا بلا شك يزيدنا توكيدا بان السعوديين لم يترفعوا عن أحقادهم الأسرية والسياسة التقليدية اتجاه الأسرة الهاشمية فأرادوا، إن جاز التعبير، انهيارها في الأردن كما انهارت في العراق.

ولاشك إن الثورة العراقية قد هزت الكيان السعودي، وجعلته يميل إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة وقاية من خطر الثورة عليه، ويتضح ذلك من حديث رئيس دائرة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ألن دالاس مع زعماء الكونجرس، إذ قال "بأن الملك سعود سارع إلى استدعاء السفير الأمريكي في جدة وابلغه بوجوب تدخل حلف بغداد ضد الثورة العراقية" وإلا فما فائدة هذه الأحلاف" بل انه هدد بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة في حالة تخلي أمريكا وبريطانيا عن العراق

---

(١) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٥٢-١٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٧-١٤٨.

والأردن، وأشار بان في حالة عدم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل جدي لحماية العراق والأردن، فأنهما سينتهيان كقوى مؤثرة في الشرق الأوسط"[١].

وهكذا نلحظ حالة التناقض في المواقف السعودية، الأمر الذي دفعنا إلى القول بأنها ترغب بالقضاء على حكم الأسرة الهاشمية في العراق والأردن، ولكن لاتريد ذلك عن طريق الثورة، لأنها تهدد كيانهم وتقلق ضمان مستقبلهم السياسي، أو بتعبير أخر إن بقاء الهاشميين في الحكم أهون وقعا على آل سعود من نبأ الثورة في إي منهما، وأخيرا يمكننا القول بان مسار العلاقات الأردنية-السعودية متى ما كان هناك توافق في المصالح بينهما، ولكن عندما حدث للأسرة الهاشمية في العراق ما يناقض ذلك (ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨) تغيرت الأمور رأسا على عقب، وذلك راجع إلى إن التقارب بينهما قد بنى على المصلحة ومتطلبات الموقف السياسي المتوافق وحماية عروشهم، بعيدا عن الذية الخالصة اتجاه قضايا الأمة العربية في التحرر القومي.

(١) حول نص حديث ألن دالاس رئيس دائرة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ينظر:
Deelassified documents, Department of state, Library of the congress (Washington) D.C.B. riefing Notes by Allen W.Dulles Meeting., at the white House, Whith congressioual Leaders. 14th July, 1958.

المبحث الرابع

الوساطة السعودية في قضية احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين في الأردن

أقدمت السلطات الأردنية فور إعلان نبأ الثورة في العراق الى احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين في الأردن، لكي يتم تبادلهم مع من كان من الأردنيين في بغداد من الوزراء والدبلوماسيين والضباط الأردنيين، فضلا عن طائرة الملك حسين وسيارات نقل النفط الأردنية البالغ عددها (٤٦) صهريجا وكانت الحكومة الأردنية قد منحت السفير العراقي في عمان اللواء الركن بهاء الدين نوري اللجوء السياسي في عمان بناء على طلبه كما طلب الملحق الثقافي الأردني إبراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير سليم الشاويش والقائم بالإعمال بدري الملقي اللجوء السياسي للعراق ومنحوا ذلك وقد كلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمان بالقيام بإعمال السفارة العراقية والعمل على إعادة المحتجزين العراقيين هناك(١).

إما وزارة الخارجية الأردنية فقد كلفت السفارة السعودية بالقيام بإعمال السفارة الأردنية والتوسط لحل قضية المحتجزين، وقد أوضحت الخارجية الأردنية الجانب السعودي المتوسط عدم ممانعتها إزاء المحتجزين العراقيين بشرط إعادة كافة الأردنيين الراغبين وطائرة الملك وسيارات نقل النفط، وقد أيد الجانب العراقي ذلك باستثناء خلوصي الخيري عد سياسيا وليس موظفا وان التحقيق يجري معه لعلاقته مع بعض المسؤولين، كما أوضح الجانب العراقي إن سيارات نقل النفط وطائرة الملك تخضع لحسابات مالية، وذلك لاستحواذ الأردن على أموال عراقية نتيجة حجزه على موجودات بنك الرافدين العراقي في عمان وموظفيه(٢).

وكان اللواء صادق الشرع الملحق العسكري الأردني في العراق الذي كان قد دخل المستشفى نتيجة إصابته بجروح، وحجز في معسكر الرشيد حفاظا على راحته كان أول العائدين إلى عمان من المحتجزين في الثاني والعشرين من تموز ١٩٥٨، وانه قد أرسل رسالة إلى عبد الكريم قاسم من المعسكر أعطاه فيها كلمة ثقة انه

---

(١) إبراهيم خليل حسين،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩،بيت الحكمة، بغداد، جـ/١، ص١٥٩.

(٢) قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣، (د.ط)، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٣١.

سيسعى لعودة المحتجزين العراقيين حال وصوله عمان، عندئذ سمح له بالعودة إلى بلاده بناء على وساطة سعودية[١].

وفي الثامن والعشرين من تموز ١٩٥٨ تم توصل الطرفين إلى إعادة المحجوزين ومجموعهم (٧٥) ضابطا وجنديا من الجانبين مع إعادة طائرة الملك وسيارات نقل النفط، فقد بقي بالعراق كل من خلوصي الخيري الذي تتبع اسمه ضمن قائمة المدنيين الذين سيحاكمون إمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة مقابل (٥) ضباط عراقيين في الأردن[٢]،وفي الثامن والعشرين من أب من العام نفسه تمت إعادة هؤلاء، وعدول الحكومة الأردنية عن تجميد بنك الرافدين في عمان، حيث تم في مثل هذا اليوم عودة فرحان شبيلات السفير الأردني في العراق، كما عاد في اليوم نفسه فخري طاهر القائم بالإعمال العراقي في عمان. وفي السادس عشر من أيلول من العام نفسه أبلغت وزارة الخارجية العراقية بتوقف إعمال سفارتها في عمان وقنصليتها في القدس[٣].

وأخيرا إن تردي العلاقات بين البلدين وتبادل الحملات الإذاعية والصحفية بينهما، لم يمنع مجلس الوزراء العراقي من إصدار بيان جاء فيه" إن الجمهورية العراقية ستدافع عن الأردن ضد إي اعتداء إسرائيلي، لان العراق يرتبط مع الأردن بروابط قومية كما ترتبط معه الجامعة العربية". ووزع هذا البيان على ممثلي دول العالم لاشك إن هذا قرار يعد ردا على التهديدات الصهيونية باحتلال الضفة الغربية في حالة سقوط النظام الملكي في الأردن، وكانت محاولة من جانب الدول الغربية التي أرادت وضع العراق والجمهورية العربية المتحدة كدولتين مقررتين إمام خيارين هما إما إبقاء النظام الملكي في الأردن، أو سيطرة الكيان الصهيوني على الضفة الغربية، ومن البديهي إن يرجح الرأي الأول[٤]. وعلى أية حال لقد بقيت العلاقات الأردنية-العراقية مقطوعة والحملات الإذاعية تتصاعد بين البلدين وازدادت بعد حركة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩، انسياقا مع المظاهرات التي خرجت في دمشق وعمان استنكارا لإعدام ضباطها، وقد دعت إذاعة عمان إلى قلب نظام الحكم القائم في العراق، مما زاد حدتها لجوء الطيار الملازم عبود سالم حسن إلى دمشق ثم إلى عمان في آذار عام ١٩٦٠ والذي عينته فيما بعد الحكومة الأردنية ملحقا عسكريا لها في أنقرة، كما إن الصحف العراقية قد أثارت وجود ديون عراقية على الأردن

---

(١) إبراهيم خليل حسين، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٢) وهم العميد الركن احمد محمد يحيى والعقيد الركن عبد الجبار شنشل والعقيد الركن أديب عبد الرحمن والرائد عبد العزيز السامرائي والملازم الأول مزهر جواد، ينظر، المصدر نفسه، ص١٦٢.

(٣) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣١.

(٤)قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٢.

عن كميات النفط التي تم إرسالها إليه، والتي تبلغ (٣٢٢) إلف دينار، وان الحكومة العراقية استردت مبلغ (١٢٢) إلف دينار عن طريق الكفالات المصرفية، وتعمل على استرداد مبلغ (٥٢) إلف دينار من البنك المصري وهو احد البنوك الكفيلة، وان باقي المبلغ سوف يسترد بالطرق القانونية[١].

لقد تعامل الملك حسين بواقعية مع تطورات الإحداث السياسية في العراق وفضل الإجراء الدبلوماسي على العسكري في معالجة الأمور، في محاولة مقنعة لتهدئة الخواطر الأردنية، ولعل ذلك يتضح من قوله "نحن لسنا شعبا تواقا إلى فرض نفسه على الآخرين، فإذا كان شعب العراق قد صمم على اختيار أسلوب أخر لحياته فله إن يتدبر أمره بنفسه"[٢].

لاشك إن هذا الأسلوب الدبلوماسي الذي اتسمت به سياسة الأردن الخارجية في هذه المرحلة يعكس مدى الضغوط التي تعرضت لها على الصعيدين المحلي والعربي، فقد ظهرت في هذه المرحلة دعوات من بعض الوزراء الأردنيين تقضي بضرورة اتخاذ رد عسكري حاسم ضد الثائرين في الشطر الأخر من الاتحاد العربي، بناء على ما جاء في ميثاق الاتحاد نفسه، إلا إن الملك حسين أجابهم بتساؤلات واقعية وهي :ماذا يمكن إنقاذه؟ فالملك وإفراد أسرته قد قتلوا أولا، ولم يكن الأمر معروفا كيف جرت الأمور في العراق ثانيا، لذلك لايمكن إرسال قوات إلى العراق، وإذا تم إرسال قوات إلى العراق فيجب إن تكون ضد (الثائرين) وليس ضد الشعب العراق"[٣].

كما إن الأردن في هذه المرحلة واجهت ضغوطا عربية تمثلت بنشاط الجمهورية العربية المتحدة من اجل الإطاحة بالنظام الأردني، وذلك ما صرح به الملك حسين علنا في خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة بقوله "إن النشاطات العدائية التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة ضد الأردن وصلت إلى حد يحملنا على الاعتقاد بان هدف شقيقتنا العربية هو القضاء عليها عندما سمحت للمارقين

(١) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٢.
(٢) الملك الحسين ين طلال، مهنتي كملك، ص١٤٤.
(٣) الملك الحسين ين طلال، مهنتي كملك، ص١٤٥.

المحكومين الفارين من عندنا بالقيام بإعمال هدامة ضدنا وأكد إن إغلاق الحدود السورية كان سعيا وراء تدمير اقتصادنا"[١].

وبهذا اكتفى الملك حسين بالأسلوب الدبلوماسي لمواجهة الإحداث القاسية التي وقعت عليه والتي وصفها بقوله "كان بالتأكيد إحدى اقسي الصدمات التي كان علي إن أتحملها"[٢]. ذلك يتضح من قرار الأردن في العشرين من تموز عام ١٩٥٨ بإنهاء العلاقات الدبلوماسية مع العراق واعتبار مشروع الاتحاد العربي مع العراق لاغيا' وبالتالي إغلاق الحدود مع العراق[٣].

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (د.ط)،عمان،١٩٥٩ ، جـ/٢ ، ص٤٥.
(٢) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٤٣.
(٣) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، المصدر السابق، ص٦٩٢.

المبحث الخامس

دور بريطانيا في المحافظة على العرش الأردني وموقف السعودية منهُ

التي تعرض النظام الأردني إلى تهديدات، وبرز الحرص البريطاني لمساعدته على مواجهتها هذه التحدي، وكانت قد طلبت المساعدة العسكرية من الحكومة البريطانية، ودعمت طلبها هذا بقرار من مجلس الأمن الأردني في السادس عشر من تموز ١٩٥٨[١].

وفي غضون ساعات قليلة جاء الرد البريطاني بالإيجاب على الطلب الأردني، إذ حاولت الحكومة البريطانية في موقفها هذا تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: الحفاظ على استقرار النظام الأردني السياسي، ورد الاعتبار لسمعة بريطانيا في العالم العربي[٢]، هذا بالإضافة إلى رغبتها في الحيلولة دون وصول المد الثوري العراقي إلى الأردن، وبخاصة مع وجود عبد الناصر، ومنع إسرائيل من تنفيذ تهديدها باحتلال الضفة الغربية في حال سقط نظام الحكم في عمان، أو اتحاد الأردن بشكل ما مع مصر أو سوريا[٣].

اعتبر الوصول السريع للواء المظلي البريطاني إلى الأردن عام ١٩٥٨ الترجمة العملية للحرص البريطاني هذا، والذي ترتب عليه استعادة الملك حسين معنوياته، وإحباط محاولة عبد الناصر نسف العرش الأردني، وهو ما أكده المندوب البريطاني في مجلس الأمن إثناء جلسته التي عقدت من اجل هذه الغاية حيث قال "إن وجود القوات البريطانية في الأردن هو لمساعدة الملك والحكومة، وللمحافظة على استقلال ووحدة الأراضي الإقليمية، وان الوجود البريطاني لايشكل إي تهديد لأي بلد أخر، وكانت السعودية قد أيدت الخطوة الأردنية حسب ماتذكر الوثائق البريطانية[٤].

---

(١) حازم زكي نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر مابين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧، منشورات لجنة تاريخ الأردن،سلسلة كتب المطالعة، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠، ص٥٤.

(٢) انتوني ناتينغ، ناصر، ص٢٦٨-٢٦٩؛ صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص١٦٤.

(٣) ك.م.وور هاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، مراجعة محمد سامي عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥، ص٩٨.

(٤) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٧: Priestiand,ed, VOL.10, P.667, Prem 11/2380.

شكل الوجود العسكري البريطاني في الأردن مواجهة أخرى من مواجهات عبد الناصر مع غريمته في المنطقة بريطانيا، والذي استخدمه عبد الناصر خير استخدام لتأكيد صحة دعايته ضد النظام الأردني بأنه عميل للغرب وبريطانيا، وهو ما أدركته بريطانيا تماما، فعملت على تفاديه بشكل سريع حيث يشير السفير البريطاني الى ذلك بقوله "إن من مصلحة عبد الناصر وحده إن تبقى قواتنا في الأردن، ووجودهم كان الورقة الدعائية الرابحة في يده، لذا يجب حرمانه منها في اقرب وقت ممكن، وان نثبت بشكل عملي بأن الأردن قادر على البقاء بعد انسحاب قواتنا، وهذا سوف يكون ضربة مباشرة وخطيرة لعبد الناصر"، وتشير الوثائق البريطانية أيضا إن السعودية كانت تحذر بريطانيا من خطورة تصاعد شعبية، عبد الناصر في المنطقة(١).

ولعل في هذا القول ما يظهر بان الأردن كان حلبة من حلبات صراع النفوذ الناصري-البريطاني، والذي تجلى في أوضح صورة إبان أزمة عام ١٩٥٨، لذا كانت الحكومة البريطانية حريصة عند انسحاب قواتها من الأردن على إن لايبدو هذا الانسحاب بأنه قد جاء بضغط من عبد الناصر، إذ كانت ترى إن جعل الانسحاب مشروطا بسلوك عبد الناصر، يعني إن الحكومة البريطانية تعطيه حقا ضمنيا للتدخل في شؤون الأردن الداخلية، إذ كان عبد الناصر قد اشترط لسير النفط عبر سوريا إن يتم سحب القوات البريطانية من الأردن(٢).

وفي محاولة تقيمية من السفير البريطاني في عمان لما استطاعت حكومته تحقيقه جراء تدخلها في الأردن أشار الى إن "الأردن كان يمكن إن يكون ناصريا أو قاسميا أو شيئا من كليهما، ولكننا نجحنا في الحفاظ عليه وعلى العالم العربي وعلى نظام يكون مناصرا للغرب وفي الوقت ذاته قبولا في بلده، وقد أثبتنا من خلال التطورات الأخيرة في العالم العربي، إننا كنا على صواب بإصرارنا على استعادة أصدقائنا"(٣).

وكان موقف الحكومة البريطانية من الجمهورية العربية المتحدة تتنازعه الرغبة في القضاء عليها من جانب، والخشية على المصالح البريطانية في المنطقة والتي تحتم ضرورة الاستقرار في الشرق الأوسط من جانب أخر، لذا اضطرت الحكومة البريطانية الى عدم إظهار عدائها الصريح لقيام الوحدة المصرية-السورية،

---

(١) ينظر البرقية الموجهة من عمان الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٩: Priestiand,ed, VOL.10, P.704, Prem 11/2381

(٢) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٧ و ١٩٥٨/٩/٢٨: Priestiand,ed, VOL.10, P.730, Prem 11/2380

(3) Annual Review for 1958, 22/1/1959, in:Priestland ed, Ibid, VOL.11.P.228, F.O,371/142100.

وكذلك حاولت إن تحد من ردود الأفعال الأردنية العنيفة على تحرشات وعداء الجمهورية العربية المتحدة بالأردن.

ومن الأمثلة على محاولة الحكومة البريطانية كبح اندفاع العداء الأردني للجمهورية العربية المتحدة، الحرب الإعلامية التي شنتها إذاعة صوت العرب على الأردن[١] وردت عليها الإذاعة الأردنية بالمثل، والتي بلغت من الخطورة بحيث حالت دون سحب القوات البريطانية من الأردن، إذ رفض المندوب البريطاني في الأمم المتحدة الاستجابة لمثل هذا الطلب متسائلا عن كيفية القيام بهذا الانسحاب دون إن تتوقف الحملة الإعلامية ورفع الحصار المفروض على الأردن[٢].

كما اضطرت الحرب الإعلامية هذه الملك حسين الى اللجوء الى الحكومة البريطانية، والطلب منها العمل على إبرام اتفاقية دولية يتعهد فيها عبد الناصر بعدم القيام بأية دعاية إعلامية معادية، أو شن إي اعتداء عسكري ضد إي دولة من الدول[٣].

وبالرغم من هذا كله فقد اتخذت الحكومة البريطانية باستمرار موقف المتحفظ- بل والغاضب أحيانا- من رد الإعلام الأردني بالمثل على الدعاية المصرية، فعندما هاجم الملك حسين عبد الناصر في مقابلة له مع صحافي أمريكي في السابع والعشرين من أيار ١٩٥٩ اثأر ذلك غضب الحكومة البريطانية، وأوعزت الى سفيرها في عمان لتنبيه الملك حسين بأن عدم الرد على تهجمات عبد الناصر، والاكتفاء بالصمت حيال ذلك يعتبر نوعا من الترفع عن هذه الأمور، وقد برر الملك حسين موقفه هذا بأن المقابلة لم تكن للنشر، وبأنه سيكون أكثر حرصا في المستقبل حيال هذا الموضوع[٤].

كما حاولت الحكومة البريطانية التأثير على رئيس الوزراء هزاع المجالي – بعد تشكيله الوزارة في أيار ١٩٥٩- وإقناعه بضرورة إنهاء الحملات الإعلامية المعادية للجمهورية المتحدة، وهو ماسعى المجالي الى تحقيقه، والعمل على البدء بعلاقات دبلوماسية مع الجمهورية المتحدة ليكون بداية تعايش سلمي مع عبد الناصر، ولكن جهود المجالي باءت بالفشل ولم يسلم من هجمة إعلامية شعواء، وبالرغم من

---

(١) الحسين بن طلال، مهذتي كملك، ص١٦٦؛ Michael Field, Inside the Arab World, London:John Murray, 1994, P.56.

(٢) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/١/٣٠: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,P76,F.O.371/134017

(٣) ينظر البرقية الموجهة من عمان الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ١٩٥٨/٧/٢٥ Ibid,VOL.11.P.183, F.O.371/134034.:

(٤) ينظر البرقية الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ١٩٥٩/٥/٣٠: Ibid,VOL.11.P.282, F.O.371/142107.

ذلك فقد وجه السفير البريطاني اللوم الى الأردن بسبب إذاعته الموجهة إلى الرأي العام في سوريا، الأمر الذي يشكل قضية حساسة ومهمة لعبد الناصر(١).

وفي محاولة من السفير البريطاني لتشجيع الأردن على عدم الرد بالمثل على الإعلام المصري، أشاد بالصبر وتمالك النفس الذي تمارسه الصحافة والإذاعة الأردنية في ما يتعلق بالحملات الإعلامية، وكان الملك حسين قد أكد للسفير البريطاني بأنه أو عز بضرورة الرد على الهجوم المصري، على إن يكون ذلك باعتدال وبدون سوقية وتجريح(٢).

وقد سعى السفير البريطاني لدى الحكومة الأردنية لتمارس الأخيرة توجيها ورقابة مشددة على الإذاعة الأردنية، وذلك للحد من نشاط وصفي التل مدير التوجيه الوطني، والذي اتهمه السفير البريطاني بعدائه الشديد لعبد الناصر، وكان وصفي التل قد تعهد بأن لاتكون هناك هدنة بين الإذاعة الأردنية وإذاعة صوت العرب مادام هو –إي التل- مسؤولا عن الإذاعة(٣).

واجهت الحكومة البريطانية تحديا جديدا في موقفها من الجمهورية العربية المتحدة وعلاقة ذلك بالأردن من خلال حادثة تفجير مبنى رئاسة الوزراء الأردني في التاسع والعشرين من آب ١٩٦٠، والذي راح ضحيته رئيس الوزراء هزاع المجالي واثنا عشر قتيلا وواحد وأربعون جريحا، وقد أشارت التحقيقات إلى تورط عبد الناصر وعبد الحميد السراج في التخطيط لهذا الحادث(٤).

وعلى الفور أعلنت الحكومة السعودية استنكارها لحادث اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي وعدت ذلك جريمة وانتهاكا للسيادة الأردنية، وقد بعث الملك السعودي ببرقية مواساة للملك حسين مؤكدا موقف المملكة بجانب الأردن في هذه الظروف الحرجة(٥).

وقد اتسم الموقف البريطاني حيال هذا الحادث بالتعاطف الشديد مع الأردن، فأدانت الحكومة البريطانية حادثة الاغتيال، منددة بأساليب عبد الناصر المتمثلة بالاغتيالات، ووصفت عبد الناصر بالسفاح الذي لايمكن إن يستغرب منه شيء

---

(١) ينظر البرقية الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ١٩٥٩/١٠/١٢:.Ibid,VOL.11.P.749, F.O.371/151650

(2) Ibid, VOL.11, P.447, F.O.371/151050, Records of Meeting between Secretary of state and King Hussein,11/10/1959.

(٣) ينظر البرقية الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ١٩٥٩/٦/١٠:.Ibid,VOL.11.P.398, F.O.371/142110

(٤) يقول الملك حسين في مذكراته "وبسرعة سمع صوت العرب من القاهرة، يذيع بلهجة تتسم بالعدوانية والاستخفاف والغيظ نبأ مقتل "عميل الاستعمار" وسيتلوه مقتل آخرين، ينظرالملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٦٨.

(٥) جريدة المنار، ١٩٦٠/٨/٣١.

بخصوص جرائمه في الأردن. وكان السفير البريطاني قد ابرق الى لندن لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في حال نجاح عبد الناصر في إسقاط النظام الأردني، مع تأكيد السفير ضرورة منح الأردنيين مساعدات جديدة، وتقديم النصيحة لهم في مجال الحماية الأمنية(١).

كما بعث رئيس الوزراء انتوني ناتنج ببرقية إلى الملك حسين أعرب فيها عن تعاطفه مع الأردن بخصوص مايمر به من أزمة، مبديا إعجابه الشديد وجرأة الملك حسين. كما بعث وزير الخارجية البريطاني ببرقية تعزية الى زميله الأردني(٢).

وتتضح خطورة اغتيال المجالي وأثرها الكبير على الأردن والمنطقة بشكل عام، من خلال تقرير السفير البريطاني الذي يصف ذلك بقوله "إنني في غاية الاضطراب، ففي الأزمات السابقة كنت على ثقة من إن الأمور ستنتهي بشكل جيد، ولكن ألان-ولأول مرة- فأنني في الحقيقة ارتجف، فالأردن تم استفزازه بشكل عميق بمقتل هزاع المجالي، وأي عمل سيقوم به الأردنيون بعد ذلك سيكونون محقين فيه تماما"(٣).

وبالرغم من التأثر البريطاني الشديد بحادثة الاغتيال، لكن الحكومة البريطانية حرصت على ضمان عدم اللجوء الى إي إجراء عسكري من قبل الأردن للرد على الحادث، وهو ما أكده رئيس الوزراء البريطاني في برقية للملك حسين، كما أكد ضرورة استشارة الأردن للحكومة البريطانية قبل اتخاذه إي موقف بهذا الصدد(٤).

كما ناشد رئيس الوزراء البريطاني الملك حسين باسم الصداقة التي تربط البلدين والاحترام الشخصي الذي يكنه له عدم الاستمرار او دعم إي مخاطرة، مؤكدا إن الأردن سيكون هو الخاسر الوحيد وسيفقد احترام الرأي العام العالمي(٥).

وبالرغم من تأكيد السفير البريطاني قبول الملك حسين لهذه النصيحة، عقد اجتماع لأعضاء الحكومة وقال لهم "أيها السادة من الأمور الأساسية تشكيل حكومة في اقرب وقت، لم يكن من السهل استبدال رجل كهزاع قضوا على هزاع، فأصابونا إصابة بالغة، عنيفة في أعماقنا، ولكنهم لم يقضوا على الأردن، فعلينا إن نواصل أداء رسالة هزاع المجالي، ورعاية لمصلحة هذا البلد وخيره، ولسوف نثأر لأنفسنا من

---

(١) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٨/٣٠: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,664,F.O.371/151044

(٢) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٠: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,703,F.O.371/151046

(٣) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,695,F.O.371/151046

(٤) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٠: Ibid,VOL.11,666,F.O.371/151044

(٥) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٦٩.

هذه الاهانة ومن جريمة القتل هذه، ولكننا بانتظار ذلك، سوف نعمل بمزيد من العزم والتصميم، لإنقاذ بلادنا من الأيدي المجرمة التي تنوي تدميرها، لقد فقدنا رجلا من كبار رجال الدولة، ولكن حتى إثناء المحن والشدائد يجد المرء أحيانا بعض العزاء، كالذي يتيح ألان إن أخاطبكم انتم الذي صان الله حياتكم"(١).

لقد بلغت العلاقات بين الأردن والجمهورية المتحدة درجة كبيرة من التوتر، بحيث ظهرت بوادر تدخل عسكري أردني في سوريا، إذ يبدو إن هذا التوجه لدى الحكومة الأردنية كان مستندا الى معلومات لديها تؤكد ان هناك جماعات داخل الجيش السوري اتفقت على طرد عبد الناصر من سوريا وكانت هذه الجماعات تتلقى دعما اقتصاديا ومعنويا من السعودية(٢).

أثارت هذه التحركات حفيظة السفير البريطاني عندما اعلمه الملك حسين بها، مشيرا الى إن تدخل الجيش الأردني في سوريا سيكون كارثة، وسوف تجبره الأمم المتحدة على سحب قواته، مايضعف موقف أصدقاء الأردن هناك فلا يستطيعون مساعدته، الأمر الذي قد يؤدي الى انهيار النظام الأردني، كما أكد السفير البريطاني حرص حكومته على الوقوف الى جانب الأردن في الشدة والرخاء بدليل استجابتها لندائه عام ١٩٥٨، ولكنها ألان- وإذا ماتدخل الجيش الأردني ضد سوريا- فسيكون الوضع مختلفا تماما، ولايمكن إن تقدم المساعدة للأردن، كما أكد السفير إن حكومته ستمنع أعضاء بعثة التدريب البريطانية من المشاركة في اي اعتداء، وعلى ضوء أقوال السفير هذه تعهد الملك حسين بأن يكون حذرا، وان يعلم الحكومة البريطانية مسبقا بأي عمل يتخذه ضد الجمهورية العربية المتحدة(٣).

وإزاء عدم التزام الملك حسين بما تعهد به من عدم التدخل عسكريا في سوريا، وظهور بوادر لدى الحكومة الأردنية للإقدام على هذه الخطوة، أرسلت الحكومة البريطانية بتعليماتها الى سفارتها لسحب بعثة التدريب البريطانية الموجودة في الأردن، للحيلولة دون مشاركتها في اي رد فعل عسكري ضد سوريا، كما لجأ السفير البريطاني الى التشكيك في قدرة الطيران الأردني والذي كان عبارة عن سربين فقط لايمكن للأردن من خلالهما إن يحقق إي نجاح يذكر(٤).

ومن جانبه حاول الملك حسين استغلال حادثة اغتيال رئيس وزرائه لاستثارة مخاوف الدول الغربية-وخصوصا أمريكا وبريطانيا- وكسبهم الى جانبه في صراعه

---

(١) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٧٠.

(٢) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Ibid,VOL.11,695,F.O.371/151046

(٣) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٧٠.

(٤) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Ibid,VOL.11,705,F.O.371/151044

مع الجمهورية العربية المتحدة، وذلك عندما أشار في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من تشرين الأول ١٩٦٠ إلى إن الجمهورية المتحدة تشكل عامل إزعاج وتهديد للسلام في الشرق الأوسط، كما اتهم الملك حسين عبد الناصر بالتآمر للقضاء على حكمه باستخدام أساليب مماثلة لتلك المستخدمة لدى الاتحاد السوفيتي(١)، فقد قال الملك حسين في كلمته "واني لاشعر بأن من واجبي إن اشرح التوتر القائم بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة في نطاق المشاكل العالمية المتعددة التي تواجه الجمعية العامة... لقد تعرض الأردن لإعمال تخريبية وضغط خارجي متنوع زاد حتى وصل الى حد يحملنا على الاعتقاد بأن هدفه القضاء علينا... وكانت الجمعية العامة في جلستها الثانية غير العادية التي عقدتها في الحادي والعشرين من شهر آب ١٩٥٨ قد أقرت المشروع العربي الذي تعهدت به الجمهورية العربية المتحدة إن توقف حملته علينا، لكن هذه التعهدات لم تحترم لسوء الحظ، فلقد استأنفت الجمهورية العربية المتحدة حملاتها وتحريضتها للإطاحة بحكومتنا واغتيال القادة في بلادنا... إن نزاعنا مع الجمهورية العربية المتحدة يعود تاريخه الى اليوم الذي أعلنت فيه استنكاري لنمو الخطر الشيوعي وتزايده في العالم العربي... ولو أتيح للجمهورية العربية المتحدة النجاح في ذلك بوصفها دولة محايدة أو بوصفها حليفة للشيوعية فأن النتيجة ستكون القضاء التام على الأهداف السياسية للأمة العربية...".

وكانت الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية السعودية في جلسة الجمعية العامة الثالثة غير العادية نفسها قد اقتربت كثيرا من كلمة الملك حسين من ناحية الهجوم على الخطر الشيوعي في المنطقة مؤكدا "إن الخطر الشيوعي يزداد يوما بعد يوم في العالم العربي ويتوجب على العرب الوقوف صفا واحدا لمقاومته لأنه يشكل تهديدا للعروبة وللإسلام"(٢).

وكانت قضية التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط تشكل هاجسا للدول الغربية آنذاك، فجاء تركيز الملك حسين على هذه القضية معززا للمخاوف الغربية، ولعل في إشارة السفير البريطاني في معرض رده على قول الملك حسين –بوجود تحركات في سوريا لطرد عبد الناصر منها- دليل على هذه المخاوف، حيث أجاب السفير بشكل متشنج "انه يجب طرد الشيوعيين وليس نظام عبد الناصر"(٣).

وفي محاولة من الحكومة البريطانية لتهدئة الملك حسين، اعلمه وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني- في اللقاء الذي تم في لندن في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٦٠- بالمساعي التي تبذلها بريطانيا مع عبد الناصر لتحسين العلاقات مع

---

(١) الحسين بن طلال، تاريخ الأردن، جـ/٢، ص٤٦.
(٢) جريدة المنار، ١٩٦٠/٨/٢٤.
(٣) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك،ص١٩٢.

الأردن، وذلك إثناء الاجتماعين اللذين أجراهما رئيس الوزراء البريطاني ووزير الدولة مع عبد الناصر في نيويورك، معربا للوزير البريطاني عن أمله في إن يؤدي ذلك الى الوصول الى ترتيبات مع عبد الناصر لتبادل السفراء بين الأردن والجمهورية المتحدة، ولاسيما إن عبد الناصر قد أعرب لرئيس الوزراء البريطاني عن رغبته في إن يخيم السلام على علاقاته مع الأردن(١).

وكان وزير الدولة البريطاني قد ابدي سعادته بتوجه الملك حسين الجديد نحو الاهتمام بالمشاكل المالية والإدارية في بلاده، ونبذ التفكير في معركته السياسية مع الجمهورية المتحدة، حاثا السفير البريطاني في عمان على تشجيع استمرار توجه الملك حسين هذا، ومساعدته من خلال إيجاد بعض الحلول لهذه المشاكل(٢).

وبشكل عام يبدو إن الأداء البريطاني إثناء الأزمة التي أعقبت الاغتيال لم يكن مرضيا للحكومة الأردنية، التي توقعت دعما ماديا ومعنويا من حليفتها السابقة وصديقتها الحالية، ولكنها لم تجد سوى الوعود والتهدئة، وقد سبب مثل هذا الموقف الإحباط للملك حسين-وهو ما أكده للسفير البريطاني- إذ أشار إلى ذلك بقوله "إن أفضل أصدقاء الأردن قد هجروه في وقت الحاجة إليهم، وانه شخصيا تأثر كثيرا لمنع الحكومة البريطانية للبعثة التدريبية في الأردن من المشاركة في إي هجوم على سوريا"(٣).

حاول الأردن تحسين العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، حيث ظهرت بوادر هذا التحسن مع انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد في الثالث من كانون الثاني ١٩٦١، إذ اعتبرت صحيفة الغارديان اللندنية إن مجرد انعقاد هذا المؤتمر يشكل بحد ذاته رمزا لتهدئة الخلافات بين البلدين، كما رحبت صحيفة التايمز اللندنية من جانبها بانعقاد المؤتمر ومانجم عنه من تقارب بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة(٤).

حيث بعث الملك حسين برسالة الى عبد الناصر في الثالث والعشرين من شباط ١٩٦١ والتي أعرب فيها عن رغبته في إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين قائلا فيها "إن الروح الصادقة أملتها عليه، وان الأمة العربية ليست ملكا للحسين ولا بجمال" وحث على إعادة العلاقات الطبيعية بين بلديهما وإنهاء الحملات الدعائية التي

---

(1) Ibid, VOL.11, P.749, F.O.371/151050, Records of Meeting between Secretary of state and King Hussein,11/10/1960.

(٢) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٧: Ibid,VOL.11,766,F.O.371/15104

(٣) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Ibid,VOL.11,705,F.O.371/151044

(٤) سليمان موسى، تاريخ الأردن، ج٢، ص٤٢.

استمرت أكثر من ثلاث سنوات وفي الثالث عشر من آذار من العام نفسه أجاب الرئيس جمال عبد الناصر برسالة ودية تتجاوب مع رغبة الملك حسين في الالتقاء على صعيد المحبة بدل الجفاء[1].

(١) المصدر نفسه، ص٤٦.

المبحث السادس

الموقفان الأردني والسعودي من الانفصال السوري عن مصر في ٢٨ أيلول ١٩٦١

إن الوحدة المصرية- السورية استمرت حتى يوم الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦١، عندما قامت مجموعة من ضباط الجيش السوري بانقلاب عسكري، أدى إلى انفصال القطرين (مصر وسوريا) عن بعضهما، بعد ثلاث سنوات وثمانية أشهر من الوحدة الاندماجية[١].

إما الانفصال فقد جاء نتيجة أخطاء كثيرة تراكمت مع مضي الزمن كان هناك شعور السوريين إن الوحدة جعلتهم تحت الحكم المصري وليس شركاء فيه، وأفقدتهم الكثير مما كانوا يتمتعون به من حريات قبلها[٢].

ولعل من بين الإجراءات التي تركت بصماتها الواضحة على السوريين، هو إن حكومة الوحدة لم ينل منها السوريون سوى ثلاثة مقاعد من أصل ١٤ مقعدا، مثلها صبري العسلي وأكرم الحوراني نائبان للرئيس، وصلاح الدين البيطار وزيرا للدولة،

---

(١) إن فكرة الانفصال قد اختمرت لدى أمين سر القيادة العسكرية للجيش العربي السوري المقدم عبد الكريم النحلاوي، بحكم منصبه معاونا لرئيس إدارة شؤون الضباط، الذي حاول استغلال منصبه للاتصال بعدد من مؤيديه من الضباط ونقلهم الى وحدات عسكرية ذات أهمية إستراتيجية وسياسية في تنفيذ خطط الانقلاب والذي خطط له سوية مع رفاقه من الضباط السوريين، وكانت الخطة تقضي باحتلال مباني الإذاعة والتلفزيون والهاتف ومنزل المشير عبد الحكيم عامر في دمشق، وكذلك احتلال القيادة العامة للقوات المسلحة ثم الدخول الى مبنى رئاسة الأركان العامة وفرض شروط التصحيح كما أطلق عليها عبد الكريم النحلاوي ومما ساعد على تنفيذ خطة الانقلاب استقالة المقدم عبد الحميد السراج من منصبه يوم السادس والعشرين من أيلول ١٩٦١، الأمر الذي هيأ للانقلابيين الفرصة المناسبة، لتنفيذ مهمتهم، وبالفعل فقد أذيع في صبيحة يوم الثامن والعشرين من أيلول من العام نفسه بلاغ عسكري من إذاعة دمشق باسم (القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة) تعلن بقيام الجيش بحركة انقلابية، ومعلنا انفصال سوريا عن مصر، للتفاصيل ينظر: محمد رشيد الراوي، التطورات السياسية في سوريا ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب،جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص١٣٠-١٣٥؛ غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، أوراق شامية، عمان، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية،٢٠٠١، ص١٥٠-١٥٥.

(٢) سليمان موسى، تاريخ الأردن، ج٢، المصدر السابق، ص٤٨.

ولم تكن مهمات هؤلاء واضحة، بل كانوا تحت تصرف الرئيس جمال عبد الناصر ليس أكثر، وحظي المصريون بالحقائب الوزارية المهمة[١].

كما إن وزير الحربية المشير عبد الحكيم عامر قد اتخذ سلسلة من الإجراءات العسكرية ابتدأها بتصفية (مجلس القيادة العسكرية السورية) على اعتبار إن وزارة الحربية في دولة الوحدة هي وزارة مركزية واحدة للإقليمين. وبحجة وحدة الجيش عملياً، وتوحيد القيادة العليا ورئاسة الأركان لجيش الجمهورية العربية المتحدة، اصدر المشير عبد الحكيم عامر جملة من التغييرات والتعيينات الجديدة في المؤسسة العسكرية السورية، ولاسيما بعد حل المجلس العسكري السوري، وتكليف بعض أعضائه بوظائف مدنية[٢].

خلال سنوات الوحدة (١٩٥٨-١٩٦١) فقد سرح أكثر من (١١٠٠) ضابط سوري ونقل بحدود (٥٠٠٠) ضابط سوري الى الجيش الثاني في مصر، ونقل حوالي (٢٣٠٠) ضابط مصري الى الجيش الأول السوري[٣] كل ذلك اثأر ردود فعل سيئة لدى المؤسسة العسكرية السورية مما دفع بعض ضباطها الى إعلان الانقلاب في صباح يوم الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١ وبالتالي إعلان الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة[٤].

---

(١) تشكلت الحكومة من نواب الرئيس أكرم الحوراني وصبري العسلي وعبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر حسين الذي تولى أيضا حقيبة الحربية، والوزراء زكريا محي الدين وزير الدين وكمال الدين حسين وزير التعليم وفتحي رضوان وزير الإرشاد القومي ومحمود فوزي وزير الخارجية، وصلاح الدين البيطار وزير الدولة، واحمد حسين الباقوري وزير الأوقاف وعلي صبري وزيرا لشؤون الجمهورية وعزمي صدقي وزير الصناعة وفتحي رزق نائبا لوزير الحربية، ينظر: الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد/٨، ١٩٥٨، ص٢١.

(٢) تمثلت إجراءات المشير عبد الحكيم عامر بنقله الى القاهرة كل من المقدم عبد الغني قنوت والمقدم احمد جنيدي والمقدم حسين جدة وكان الثلاثة من القوى الوطنية اليسارية العاملة في التشكيلات المدرعة، وعين اللواء عفيف البزري قائداً للجيش الأول السوري كونه أقدم الضباط رتبة، وعين الضابط المصري العميد عبد المحسن أبو النور معاونا لقائد الجيش الأول السوري، كما عين الضباط المصريين في رئاسة الأركان منهم العميد احمد وكي عبد الحميد الذي أسندت إليه شعبة التنظيم والإدارة، وتولى العقيد احمد ألديري شعبة العمليات والمقدم جادو عز الدين قيادة الجبهة السورية (الجهة الجنوبية) والمقدم طعمة العودة الله قائدا لسلاح المدرعات، والمقدم جاسم علوان قائدا للواء المشاة والمقدم جمال الصوفي قائدا لسلاح البحرية السورية، كما عين العميد احمد علوي أمين سر الأركان والمقدم نواب سعيد معاونا لرئيس شعبة الإمداد والتموين، للتفاصيل ينظر: صلاح نصر، المصدر السابق، ص١٤٠-١٤١؛ احمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، دمشق، ١٩٦٣، ص١٣٠-١٣٤.

(٣) محمد رشيد الراوي، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٤) مذكرات محمود رياض، المصدر السابق، جـ/١، ص٢٤.

وعلى الفور اجري الملك حسين اتصالا مع قادة الانقلاب في اليوم نفسه معلنا استعداد بلاده للاعتراف بالنظام الجديد في سوريا وتقديم المساعدة لهم، الأمر الذي اثأر ترحيب قادة الانقلاب بالموقف الأردني، ولكن اقتصرت مطالبهم من الملك حسين على سحب القوات الأردنية المتمركزة على الحدود بين البلدين، والتي وضعها الأردن في حالة تأهب تحسبا لأي تطور قد يقود الى تدخل عسكري مصري في سوريا، وقد تعهد الملك حسين بتنفيذ ذلك الطلب(١).

سارعت الحكومة الأردنية إلى الاعتراف بالجمهورية السورية في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٦١ وبعث رئيس الوزراء الأردني ببرقية تهنئة الى رئيس الوزراء السوري مأمون الكزيري، ضمنها اعتراف الحكومة الأردنية بالنظام الجديد في سوريا، كما أيدت الحكومة الأردنية طلب الحكومة السورية لدى الجامعة العربية باستعادة مقعدها في الجامعة(٢).

إما الملك حسين فقد أكد موقف بلاده الرسمي في تصريح له "انه من المخطأ إن يوصف مأتم في سوريا العربية بأنه نكسة للوحدة العربية، اذ انه كان في الواقع خطوة الى الإمام نحو تحقيق الوحدة الصحيحة المنبثقة من الرغبة الحقيقية وعلى أساس المساواة بين الدول العربية"(٣).

وردا على سرعة الأردن في الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، أعلنت الحكومة المصرية في الثالث من تشرين الأول ١٩٦١ قطع علاقاتها الدبلوماسية بالأردن(٤) وتعليقا على هذه الخطوة قال رئيس الوزراء الأردني "بأن مثل هذا القرار لم يكن مفاجئا، بل كان متوقعا منذ اللحظة التي اعترفنا فيها بالجمهورية العربية السورية(٥).

وفي المقابل شنت صحيفة الأهرام حملة على الملك حسين في افتتاحيتها في الثامن من تشرين الأول ١٩٦١ قالت "إن الهدف الخفي لزيارة الملك حسين الى لندن كان لضمان دعم حكومة جلالتها المفتوح للأردن والسعودية وسوريا في موقفهم المعادي لمصر، فالملك كان ينوي القيام بالزيارة مباشرة بعد الانقلاب، ولكن الحكومة البريطانية نصحته بالتريث"(٦).

---

(1) Priestland.ed. Records of Jordon 1919-1965, VOL.12, P.467; F.O.371/158788.

(٢) فلسطين(جريدة) ،١٩٦١/٩/٣٠؛ الدفاع، ١٩٦١/٩/٣٠.

(٣) فلسطين(جريدة)، ١٩٦١/١٠/٤؛ الدفاع ١٩٦١/١٠/٤.

(٤) كان الرئيس عبد الناصر قد صرح في التاسع والعشرين من أيلول بأن مصر ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل دولة تعترف بالنظام الجديد في سوريا، ينظر: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر، القاهرة، وزارة الإعلام، د.ت، القسم٣، ص٥٤٢.

(٥) الدفاع(جريدة)، ١٩٦١/١٠/٤.

(٦) الأهرام (جريدة)، ١٩٦١/١١/٨.

أثارت تلك الاتهامات وزير الخارجية البريطاني فرد قائلا "إن المصريين يعتقدون إن كل الأيادي من حولهم ضدهم، وبخاصة المملكة المتحدة التي تعمل من خلال حليفها الملك حسين على تجميع الدول في المنطقة ضد الجمهورية المتحدة، مبديا خشيته من إن يدفع هذا الاعتقاد بعبد الناصر الى اتخاذ قرارات خطيرة كإعادة علاقاته مع السوفيات، الأمر الذي يعني ليس التورط فقط في استيراد أسلحة روسية، بل وإقامة علاقات وثيقة وتعاون قوي في السياسات الخارجية بين البلدين، بالإضافة إلى تغير موقف عبد الناصر من الشيوعية في بلاده"(١).

ويبدو إن الحكومة البريطانية كانت حريصة على ضمان عدم قيام الحكومة الأردنية بأية مبادرة قد يكون لها أثارها السلبية على المنطقة ككل، وعلى علاقات الأردن مع مصر وسوريا بشكل خاص الأمر الذي سيؤثر أيضا على علاقاتها مع بريطانيا، إذ اعتبرت إي تشجيع لمغامرات الملك حسين الخارجية هو بمثابة انتكاسة للمصالح والاهتمامات الغربية، وان أفضل عمل بهذا الشأن هو تركيز الأردن على الشؤون الداخلية، وتجنب الصراع العربي الداخلي لان ذلك يضر بالمصالح البريطانية في الدول العربية(٢).

لذا عندما سارع الأردن إلى الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، خشيت الحكومة البريطانية إن تؤدي هذه الخطوة الى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية المتحدة، وبالتالي يدفع هذا بعبد الناصر لإتباع وسائل انتقامية أخرى، كإعادة الحرب الباردة بين الأردن والجمهورية المتحدة، الأمر الذي يضر بالسياسة البريطانية في الإبقاء على علاقات صداقة مع كل الدول العربية، هذا بالإضافة إلى إن عبد الناصر إن لم يستطيع إثارة مشاكل حقيقية لبريطانيا في الشرق الأوسط فأنه ربما يتصرف بعداء اكبر تجاهها في المجال العالمي(٣).

ومن هذا المنطلق ثارت مخاوف بريطانيا من تحرك الجيش الأردني إلى سوريا، وبخاصة بعد تصريح الملك بدعمه غير المحدود للنظام الجديد، وإصراره على اعتقاده بان السوريين آنذاك كانوا ضعافا جدا، وان المصريين سيتدخلون لإفشال الانقلاب وإعادة الأمر إلى ما كانت عليه، لذا فان على الأردن إن يقوم بأي شيء للحيلولة دون نجاح المصريين بذلك، وقد عمل السفير البريطاني على ثني الملك حسين عن موقفه هذا من خلال إظهار استنكار حكومته لأي تدخل عسكري أردني في سوريا وتأكيد ضرورة استشارة الحكومة البريطانية قبل إي قرار نهائي يتخذ بهذا

---

(١) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية الى عمان بتاريخ١٩٦١/١٠/٤:
Priestland.ed. Records of Jordon 1919-1965, VOL.12, P.467; F.O.371/158788, October1961..

(2) Priestland. Ed. Ibid, VOL12, P.420; F.O.371/157524, October1961.

(٣) ينظر البرقية الموجهة من عمان الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦١/١٠/١: Ibid. VOL.13,P443,F.O.371/158788.

الشأن[١].وهكذا يبدو واضحا إن الموقف الأردني كان مندفعا باتجاه نصرة ومساندة الانقلابيين السوريين.

إما المملكة العربية السعودية فقد كانت أول دولة (سواء أكانت عربية أو أجنبية) أعلنت اعترافها بحكومة الانفصال، ومما يثير الدهشة إن الاعتراف السعودي قد وصل الى دمشق، وتم الإعلان عنه قبل تشكيل حكومة الانفصال في دمشق[٢].

ويصف الكاتب المصري محمد حسنين هيكل مشاعر الملك سعود فور سماعه نبأ الانفصال بقوله "إن الملك سعود، حينما ابلغوه بنبأ بدء الانقلاب قام ورقص بالسيف طربا وسعادة، ثم عين الذي جاءه بالنبأ وهو عبد الله بلخير وزيرا في الوزارة باعتباره حامل البشرى" ويستمر هيكل بقوله "في الوقت الذي أبدى فيه معظم الدول العربية اهتمامهم بما جرى، معربين عن أسفهم للصدع الذي أصيبت به الأمة العربية" [٣].

إما مايثير أسى تطابق تلك المواقف من تحطيم الوحدة المصرية-السورية فإذا كان الموقف الصهيوني له مايبرره من توجيه ضربة للوحدة وللرئيس جمال عبد الناصر بوصفه الزعيم العربي الرافض للسياسة الاستعمارية والصهيونية في المنطقة، فان الموقف السعودي لايعبر إلا عن الدور التآمري لضرب مراكز النهوض في المنطقة العربية.

وقد أشارت جريدة الإخبار المصرية" إن الملك سعود إثناء تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية قد طلب من الحكومة الأمريكية الإيعاز لشركة الارامكو النفطية العاملة في السعودية بضرورة تقديم المساعدات المالية لحكومة الانفصال" إلا انه رأى ضرورة إن يتم الاتصال بتلك الحكومة عبر وسائل أخرى عبر السفارة السعودية في دمشق[٤].

---

(١) المصدر نفسه ١٩٦١/١٢/٢٦: Ibid. VOL,12,P.465, F.O.371/157532.

(٢) أمين هويدي، حروب عبد الناصر، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٠٧.

(٣) وكان رد فعل رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بن جوريون فيصفها أيضا هيكل بقوله "إن ابن جوريون عندما سمع الانفصال نهض من فراشه، وامسك زوجته وراح يرقص معها في غرفة النوم، وهو يقول هذا اسعد يوم في حياتي، انه لا يقل أهمية عن إنشاء دولة إسرائيل، وقدمت مدام بن جوريون الإفطار لزوجها ولشدة سعادته حمل معها الإطباق وذهب إلى المطبخ يغسل الإطباق وهو يغني ثم خرج الى مكتبه، ودعا مجلس الوزراء للانعقاد فورا، وحضر الوزراء، وأمر مدير مكتبه بإحضار زجاجات الشمبانيا... ورفع بن جوريون كأسه وشرب نخب سقوط عبد الناصر ثم نخب سقوط الجمهورية العربية المتحدة، ثم نخب سقوط القومية العربية، ثم غنى مع الوزراء النشيد الوطني الإسرائيلي .ينظر: محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص٤٧- ٥١ .

(٤) الإخبار(جريدة)، القاهرة، ٢٨ أيلول ١٩٦١.

وفي الوقت نفسه كشفت الجريدة ذاتها عن خطة أعدتها الولايات المتحدة واطلعت الملك سعود عليها مفادها إن الولايات المتحدة قد أعدت خطة لمواجهة رد الفعل المصري المحتمل تجاه سوريا بعد انفصالها وتنص على "إن تقوم القوات الأردنية والتركية والعراقية باحتلال سوريا، بحجة حمايتها، في الوقت نفسه، تزحف إسرائيل عبر سيناء وتحتل قناة السويس، وتشترط لانسحابها فرض الصلح مع العرب، ويكون أمام الرئيس عبد الناصر، إما القبول بمشروع إسرائيل والصلح وفي ذلك القضاء عليه عربيا، أو الرفض وفي ذلك القضاء على الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها"[1].

وعلى أية حال فان الموقف الأردني والسعودي من الانفصال كان موقفا مباركا للحركة الانقلابية في سوريا ومؤيدا لانفصالها عن مصر، وذلك ما يعكس مدى التأثير الغربي على موقف البلدين من جهة، وخشيتهما من تأثير الصحوة القومية الوحدوية على مناصبهما من جهة ثانية.

(١) نقلا عن المصدر نفسه، القاهرة، ٢٩ أيلول ١٩٦١.